



على من تطاول
على الحافظ ابن حجر

تاليف

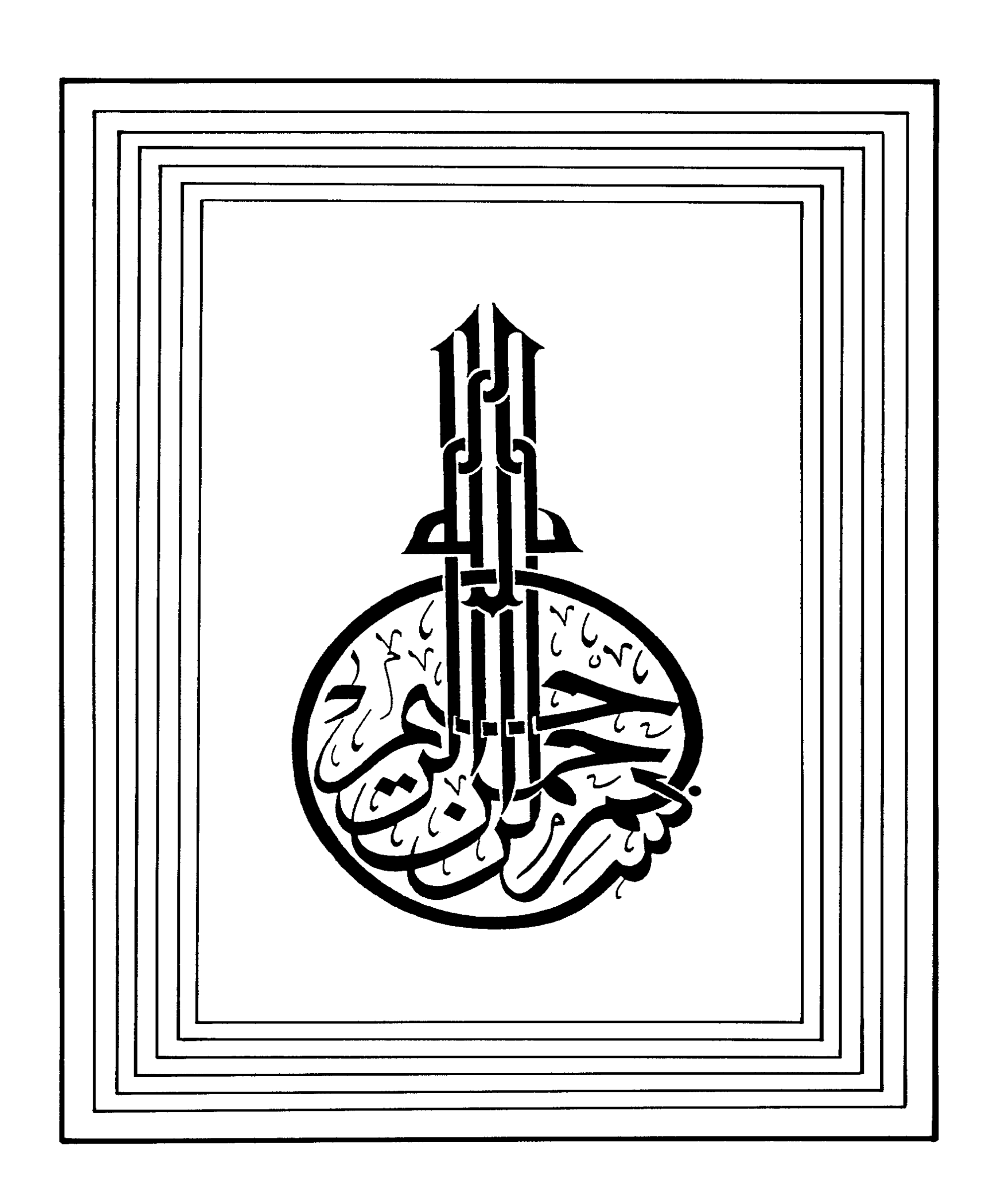
إدريس بن محمد بن علي بن يوسف



ح دار الخراز للنشر و التوزيع ١٤٢٢هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
ابن يوسف، ادريس بن محمد بن علي
رمي الحجر علي من تطاول علي الحافظ ابن
حجر - جدة
١٠٥ص ، ١٧×٢٤سم
ردمك: ١-٦-٩٢٩٣-٩٩٦٠
١- الحديث -الجرح والتعديل ٢-ابن حجر
العسقلاني، احمد بن علي أ- العنوان
ديوي ٦، ٢٣٤ ٢٢/٠٣١٢

الطبعة الاولي ١٤٢٢

دار الخراز للنشر والتوزيع
السعودية - ص.ب: ١٦٤ جدة ٢١٤١١
E:mail:dar- alkharraz@maktoob.co





بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي خلق الإنسان وهداه لما خلقه من أجله، فهذا هداه نجد الخير فعمل لسعادته وحياته، وذاك هداه نجد الشر فيعمل لشقائه وحتفه. وهذا يبني من أجل نفع أبناء جنسه، وذاك يهدم ما بناه غيره من أجل حقده وحسده، سبحان الذي لا يسأل عما يفعل، ويفعل ما يشاء لحكمة لا يجليها إلا لمن ارتضى من رسله، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله، فمن من هدى نجد الخير الحافظ ابن حجر طيب الله ثراه وأسكنه في جنته، لم ترا العيون بعده مثله بل لم تسمح الدنيا أن تأتي بنظيره، فأبت نفسه الطيبة وهمته العالية إلا أن يبني بناء شامخا كدرره[1] وفتحه[2]، واستضاف فيه أهل الحديث والفقه والتاريخ فلله دربانيه، وكل من هؤلاء وأولئك ينيخ مطاياه بفنائه، فلم يتمكن من أن يمسه بسوء كل من حدثته نفسه الشريرة بهدمه، وعاد معوله كليلا بل مكسورا من أجل إحكام بنائه، وغرس أشجارا وارفة الظلال يانعة الثمار كإصابته[3] وتهذيبه[4]. فاستظل بظلالها واكل من ثمارها كل من في عصره وبعد عصره ولن يزال يتفيأ ظلالها ويؤكل ثمارها إن شاء الله على رغم أنف حساده، فلله در غارسها

---

(١) الدرر الكامنة في أعياد المائة الثامنة .

(٢) فتح الباري .

(٣) الإصابة في تمييز الصحابة .

(٤) تهذيب التهذيب .

أكرم به وبخبرته، وغزل لطلبة علم الحديث غزلا رقيقاً ونسج لهم شملة بمنوال تقريبه[١] فشملهم بها فأحسن بمغزله، وحاول بعض من جهلها ان يمزقها فأني ليد قصيرة ان تنال سماء شملته نعم والناس أعداء لما جهلوا فهذه سنة من سنن الله في خلقه، ولقد صدق من قال في من جهل قدر نفسه.

ما يبلغ الأعداء من جاهل : ما يبلغ الجاهل من نفسه

وصدق غيره حيث قال في مثله: -[٢]

ومنزلة الفقيه من السفيه كمنزلة السفيه من الفقيه
فهذا زاهد في حق هذا وهذا فيه أزهد منه فيه

فالحق والحق أقول إن الإمام ابن حجر قد حاز قصب السبق في علم الحديث ورجاله، وله القدح المعلى في الحكم على الرجال في تقريبه، ولكن كل ذو نعمة محسود على نعمته، فجاء في أخر الزمان من حمل حقدا عليه، وسعى سعياً حثيثاً في تشويه سمعته من قبل تقريبه، وامتلأ به غيظا من أخمص قدميه إلى يافوخ رأسه، ولكن الله لا يصلح عمل المفسد فيرده عليه ويرجع على عقبه.

أما بعد: فمن يعش ير عجبا، ومن يختلط بالناس يسمع غريبا، وقد اجتمعت في يوم من الأيام ببعض الاخوة النجباء، لتناول طعام الغداء في بيت أحد الكرماء، بعد أداء صلاة الجمعة في مدينة صنعاء فقال أحدهم: إن الشيخ شعيب الأرنؤوط أخرج كتابا ينتقد به ابن حجر في تقريبه، فشوش على طلبة العلم بشبهه، قلت : النقد من حيث هو جائز أو مستحب، حسب ما يقتضيه المقام ويراه اللبيب وقد يجب، إلا أن الشيخ شعيبا

(١) تقريب التهذيب .

(٢) قاله الشافعي .أ.هـ فراس .

حفظه الله بضاعته في هذا الشأن مزجاة جداً، لا تمكنه من مساوقة هذا السوق الضخم أبدا فا شتاقت نفسي إلى الاطلاع على هذا النقد الغريب، وشرعت في البحث عنه فلم أبرح حتى وجدته في بعض المكتبات باسم «تحرير تقريب التهذيب» تأليف الدكتور بشار عواد معروف، الشيخ شعيب الأرنؤوط وياله من نصيب، وتبادر الى ذهني أن المراد بالتحرير، تقرير المسألة بأدلتها كما هو المتعارف عند الفقهاء حسب تقديري ففرحت واتسع لهذا النقد صدري، وبعد قليل قابلني ثاني اثنين مما انشرح له صدري، وهو قولهما: «وقد اعتمد في تحقيق نص التقريب على النسختين الخطيتين، الأولى نسخة المؤلف بخطه... » إلى آخر ما ذكر من وصف النسختين، وما لبثت الا قليلا حتى وجدت المؤلفين يثنيان على ابن حجر بما هو أهله، فقلت: هذه ثالثة الأثافي تبشر بأن كتاب التحرير كنز من كنوز المكتبات الإسلامية فينبغي اقتناؤه، وواصلت سيري بسرور وهناء، إلى أن قطعت شوطا كبيرا بدون مشقة ولاعناء، فإذا بي أفاجأ من الشيخين الفاضلين بكر، على الإمام ابن حجر وتقريبه بعد فر، فجعلا تقريبه مجرد آراء بدون فائدة تذكر، وسفها كل من يقرأ هذا الكتاب ويأخذ بأحكامه، وتهجما على المشايخ الذين ينصحون بقراءته والرجوع إليه، وضعفا الحافظ ابن حجر تضعيفا شديدا، بجرحه جرحا مفسر بأسباب كثيرة عدداها تعديدا، ولو اكتفيا بواحدة منها لأغنت عن سائرها في بيان الضعف بل لكسر العظام، مع أنه بريئ منها كلها براءة الذئب من دم ابن يعقوب عليهما السلام، أعود فأقول: إن الدكتوربشار عواد والشيخ شعيبا هداهما الله قد تلاعبا بكتاب تقريب التهذيب تلاعبا عجيبا، وحرفا أحكامه تحريفا غريبا، وشككا بمادته العلمية فنصحا بالعدول عنه طلابا، بعد ان شوها محاسنه ونثرا عليها ترابا، ووثبا على مؤلفه بدون مبالاة وثوبا، و لم يرقبا فيه إلا ولاذمة حين نهشا لحمه وقطعاه إربا إربا، ثم أتيا بمصطلحات جديدة لم يسبقهما إليها أحد ممن

كتب في هذا الفن فصولا وأبوابا، وقررا أحكاما متناقضة ينقض اخرها اولها لاترى فيهاحقا ولا صوابا، لو تأملا صنيعهما هذا مليا لأدركا أنه عثرة يقال لصاحبها:لا لعاله[1] ولا تحمد له عقبى.

فمن هنا استخرت الله واستعنت به على كتابة بحث نقدي ينفع من التبس عليه الحق بالباطل ولا يضر لبيبا، وأسميته بـ « رمي الحجر على من تطاول على الحافظ ابن حجر » فالله اسأل ان يلهمني فيه صوابا، ولعلهما عندما يطلعان عليه يتراجعان عن صنيعهما هذا ويحسنان مع أهل العلم أدبا.

---

(١) لعا : صوت معناه الدعاء للعاثر بأن يرتفع من عثرته، يقال: لعا لفلان وفي الدعاء عليه بالتعس يقولون: لا لعاله. المعجم الوسيط (٨٢٩/٢) .

خطة بحث

رتبت هذا البحث على مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول .

المقدمة : فيها وجهة ، خاطر .
التمهيد : فيه ستة مطالب .

المطلب الأول : في أن الحكم بالجرح والتعديل اجتهادي .
المطلب الثاني : في بيان صفة المجتهـد والمقلد .
المطلب الثالث : في أن مسائل الاجتهادية مما يختص بها المجتهد .
المطلب الرابع : في بيان كون ابن حجر مجتهداً في هذا الفن .
المطلب الخامس : في أن ابن حجر يصيب ويخطئ .
المطلب السادس : في بيان كون صاحبي التحرير مقلدين .

الفصـل الأول : فيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : في ثـناء صاحبي التحرير على ابن حجر .
المبحث الثاني : في تضعيف صاحبي التحرير ابن حجر .
المبحث الثالث : في بيان استلزام نقد ابن حجر نقد كثير من علماء الجرح والتعديل .

الفصـل الثاني : في نقد ما في مقدمة التحرير .

الفصل الثالث : في نقد أحكام صاحبي التحرير على الرجال .

المقدمة :

وجهة خاطر

إن صاحبي التحرير لم يتكلما على الحافظ ابن حجر رحمه الله بهذا الكلام المستهجن الا لشئ في نفس يعقوب قضاها، والذي يترجح عندي ان الشئ الوحيد الذي سبب لهما عقدة نفسية تجاه هذا الإمام انه تكلم على بعض ائمة الحديث ورجاله من الأحناف في لسان الميزان، والدكتور بشار عواد معروف والشيخ شعيب الأرنؤوط حنفيان، ووقوع مثل هذا من الحافظ ابن حجر يغضبهما، بل مثل هذا عند بعض الأحناف ذنب لا يغفر. والذي حملني على هذا انهما تكلما على الحافظ ابن حجر بمثل ما تكلم به على ذلك الإمام، الا أنهما توسعا وأسرفا في الكلام على الحافظ بدون حجة تذكر أمام النقد العلمي، وتجاوزا الحد كماً وكيفاً مع انه رحمه الله بغنىً عن دفاعهما عنه، فإن الله يدافع عن الذين أمنوا، وقد يكون الحافظ تكلم عليه حسبة على عادة علماء الجرح والتعديل فيؤجر عليه، ولا يأثم لأنه مجتهد في ذلك، وتكلم بما له وما عليه نتيجة استقرائه كتبه. وأما صاحبا التحرير فيتكلمان على ابن حجر دفاعاً عن ذلك الإمام وليس حسبة، وقد تجاوزا في دفاعهما عنه عما قاله الحافظ حتى يكون الفضل له، وأذكر أنني قرأت قديماً في تاريخ دمشق لابن عساكر انه جرى حديث في مجلس عمر بن عبدالعزيز عن الحجاج بن يوسف الثقفي فلعنه أحد الحاضرين اسمه رباح، فقال عمر بن عبدالعزيز رحمه الله: مهلاً يا رباح إن المظلوم لا يزال يتكلم على الظالم حتى يكون الفضل له. أو كلاما قريبا من هذا، فليحذر كل من يتكلم على غيره من الإسراف في الكلام لأنه وبال عليه فيجعله مطية له إلى دار السلام ونسأل الله السلامة، هذا مجرد وجهة خاطر والعلم عند الله تعالى، وان كنت أخطأت في ذلك فأسأل الله أن يغفره لي، والذي ألجأني إلى سوء الظن بهما اختيارهما الحافظ ابن حجر من كل من

ألف في هذا الفن، وليس عنده من الأخطاء أكثر مما عند غيره إن صدقا في زعمهما أنه أخطأ في الحكم على الرجال، ولعل قائلا يقول: أنت وقعت فيما عيرت به غيرك حيث كتبت هذا البحث دفاعاً عن ابن حجر، أقول له:كلا إنما كتبته:

اولاً: نصيحة لصاحبي التحرير ولمن يقول بقولهما من الذين تعاونوا معهم في هذا الكتاب، لأنهم تسلقوا على سلم ليس لهم ولا هم أهل له.

ثانياً: سدا للثغر الذي فتحوه لغزاة ((تقريب التهذيب)) ليهجموا عليه فيجعلوه نسيا منسيا، بل هباءً مثورا، وليسد مسده كتاب التغرير باسم التحرير، وعندئذ يتوقف طلبة علم الحديث عن الانتفاع بتقريب التهذيب، وتتوقف أيضاً الصدقة الجارية لصاحبه[1].

ثالثا: تنبيها لبعض من يغتر بزخرف القول قبل ان يدرك حقيقته التي أخفاها وراءه، لأن لزخرف القول تزيينا للباطل كما قال الشاعر:

في زخرف القول تزيين لباطله   والحق قد يعتريه سوء تعبير

---

(١) قال فراس : ويتوقف أيضا العلم الذي ينتفع به، كما في حديث أبي هريرة عند مسلم مرفوعا (إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له) فأنت ترى جعل العلم الذي ينتفع به قسيم الصدقة الجارية، فدل على المغايرة، فالعبارة هذه أحسن من تلك في نظري . والله أعلم .

التمهيد

المطلب الأول : ان الحكم على الرجال جرحا أو تعديلا اجتهادي، ولا أعلم في ذلك خلافا بين أهل العلم، وأول من عرفته طرق هذا الباب الإمام محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله واضع علم اصول الفقه، وتبعه على ذلك كل من جاء بعده الى يومنا هذا .

المطلب الثاني : في بيان صفة المجتهد والمقلد .

إن المجتهد هو من له قدرة على استنباط الأحكام واستخراجها من معادنها التي لا يهتدي إليها غيره، قال الله تعالى: (ولوردوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستبطونه منهم) النساء ٨٣١.

ونأخذ من هذه الأية أن كل من علم شيئا لا يقدر على استنباط مسائلهم الدقيقة المختفية تحت ستار ظاهر اللفظ، والذي يقدر على استخراجها وإظهارها أمام الناس او لوالأمر الذين مارسوا هذا الشئ برهة من الزمان تعلما وتعليما، ومن الصفات اللازمة للمجتهد عدم تقليده مجتهدا أخر فيجب عليه العمل بما وصل إليه إجتهاده، وليس مسؤلا عن إجتهاد مجتهد أخر، كل نفس بما كسبت رهينة، ومن الصفات اللازمة لمن لم يبلغ درجة الاجتهاد عدم الحكم او الجزم ببطلان حكم مجتهد اعتمادا على حكم مجتهد أخر، وهناك منزلة أقل من منزلة المجتهد وهي منزلة الترجيح بين أقوال المجتهدين المختلفة، والترجيح فيه نوع من الاجتهاد الا أن صاحبه يعتمد على قول غيره، فصارت. درجته أنزل من درجة المجتهد. والمرجح ايضا يجب عليه ان يعمل بما ترجح عنده بدون ان يحكم ببطلان ما تركه من الأقوال، وإنما يعمل به من باب العمل بالظن الراجح، هذا كله لا أعلم فيه خلافا بين أهل العلم باستثناء أبى محمد ابن حزم رحمه الله في مسألة العمل بالظن وحدها،ومن نزل عن درجة الترجيح، إما متبع وإما مقلد على التفصيل

المذكور في موضعه، ومن الصفات اللازمة للمقلد عدم جواز الحكم ببطلان حكم المجتهد اعتماد على حكم مجتهد آخر، لأن حكمه ببطلان حكم المجتهد رجم بالغيب .

المطلب الثالث : في أن المسائل الاجتهادية مما يختص بـه المجتهد ويجب ان تصان من ان يتلاعب بها كل من تحدثه نفسه انه مجتهد بدون ان يقدم بينة على ذلك ويقره عليها أغلب من في عصره من أهل الخبرة في هذه المسائل. ويجب على المقلد معرفة قدره وستر نفسه بالسكوت .

المطلب الرابع : في كون الحافظ ابن حجر مجتهدا في هذا الفن .

أقول إن الحافظ ابن حجر مجتهد في هذا الفن ولا يخالجني شك في هذا لاستكماله أدوات الاجتهاد في هذا الفن ولإقامته البينة على ذلك بكتبه النافعة في هـذا الشأن التي برهن فيها على ان له يداً طولى لم تطاولها أياد على الاطلاق في عصره وبعد عصره إلى يومنا هذا. وكان في عصره نظيره في الطلب وشيخه فيما بعد نور الدين الهيثمي، وولي الدين العراقي، والبوصيري، والسخاوي الذي لم يأتي مثله بعد الحافظ ابن حجر، وابن الوزير اليماني الذي فحص كتب ابن حجر ونقبها وتعقبه في قليل منها، ووافقه في أكثرها وأبدى عجبه بها، وكان يلقبه بحافظ العصر فيقول: قال حافظ العصر، ومات قبله رحمه الله و لم يلقه، واما ابن حجر فلم يعرفه جيدا و لم تصله مؤلفاته كما وصلت مؤلفات ابن حجر إليه، ولما ترجم في الدرر الكامنة لعم ابن الوزير فاكتفى عنه بقوله: وبلغني أن له ابن أخ يقال له: محمد يميل إلى السنة، لأن عمه الذي ترجمه كان زيديا، وقال الشوكاني في البدر الطالع: لوبلغت مؤلفات ابن الوزير الحافظ ابن حجر لملأ بترجمته الصفحات أ.هـ، والإجتهاد في الحكم على الرجال إما باستقراء أحاديث الراوي وعرضها على أحاديث الثقات، وإما باستقراء أقوال أئمة الجرح والتعديل، وإما

بكليهما، وكل هذا موجود عنده، ومن ادعى أنه غير مجتهد فليأت ببرهان إن كان صادقاً، والا فليسعه قول رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: ((من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت))[١] .

المطلب الخامس : في أن ابن حجر غير معصوم من الخطأ يصيب ويخطئ كغيره من أئمة الإسلام الذين لم تكتب لهم العصمة وإذا كان الأمر كذلك فقد يقع في كتبه ما لا يسلم منه احد من البشر من سبق اللسان او طغيان البنان او غير ذلك ممالا يعلمه الا الملك الديان، فلا غرو أن يوجد في التقريب بعض الأخطاء، فمن اطلع على ذلك فواجبه البيان نصحا للقراء فيؤجر على ذلك، لكن بدون تجريح لمؤلفه وبدون تنفير عن الكتاب[٢] كما فعل الشيخان الفاضلان حفظهما الرحمن، وإلا فأنا لم أدع ان الحافظ ابن حجر يسلم من بعض الأخطاء، بل أنا نفسي ممن استدرك عليه في بعض أحكامه في رسالتي التي كتبتها في الدكتوراه، وإنما المقصود ان يكون الردود او تصويب الأخطاء مراعا فيه منزلة المردود عليه، خاصة إذا كان الراد أدنى منزلة من المرد عليه مثل رد التلميذ على شيخه، ولا شك أن الشيخين القاضلين تتلمذا على كتب الحافظ ابن حجر

(١) قال فراس : متفق عليه من أبي هريرة .

(٢) وقال أيضا: قلت هذا كلام وجيه جدا، فهي قاعدة مهمة في تصويب أخطاء أئمة السنة الذين لهم قدم صادق في اتباعها والزود عنها والرد على أهل البدع، وإن الذي يقرأ كتب العلامة المحدث الألباني يجد تطبيقا لهذه القاعدة، فهو يستدرك على ابن حجر حكمه على الأحاديث أحيانا، وأحيانا أخرى حكمه على الرجال مع ذكر فضله وعلمه وحفظه وإتقانه. أهـ.

حتى قويت ساعداهما، و لم يزلا يعبدان[١] بكتبه الى يومهما هذا، ثم كرا عليه بتجهيله ما تعلما منه من باب:

أعلمه الرماية كل يوم فلما اشتد ساعده رماني

وكم علمته نظم القوافي فلما قال قافية هجاني

وكأنهما يريان انه كان معصوما من الخطأ فلما عثرا على خطأ في كتابه دهشا، أوكأنهما لم يجد اخطأ مثل خطئه عند غيره ممن كتب مثل ما كتبه، وهما في الوقت نفسه لم يسلما مما عيراه به بل وقعا في أكثر منه كما سيأتي بيانه ان شاء الله، وكيف يجرح الإنسان غيره بشئ لا يسلم منه هو نفسه، هذا الذي حملني او مما حملني على كتابة هذا البحث فأعذروني وقولوا: «لعل له عذرا وأنت تلوم» والا فلوكان نقدهما نقدا علميا رصيناً نظيفاً مراعي فيه الشروط والآداب التي وضعها أرباب آداب البحث والمناظرة ما كنت افعل ما أبس عبد بناقته[٢]، ولا أحرك ساكنا في هذا الشأن بل أشكرهما وأستزدهما لأنه من التعاون على البر والتقوى، ولكن لكل مقام مقال، ولكل ذي حق قال .

المطلب السادس : في بيان كون صاحبي التحرير مقلدين، مما لا يختلف فيه أثنان أن صاحبي التحرير مقلدان في هذا الشأن، ولعل هذا من البدهيات التي لا تحتاج إلى التأمل فيها فضلا عن الحاجة إلى إقامة دليل، ومع ذلك كتاب التحرير من أوله إلى أخره دليل على ذلك، وأضرب على هذا مثالا واحداً هو :إذا قال ابن حجر في راو:

---

(١) يقال : عبد به بكسر الباء المهملة، إذا لزمه و لم يفارقه .

(٢) في المثل : لا أفعل ذلك ما أبس عبد بناقته أي أبدا .

صدوق، يقولان بل هو ثقة، لفظة ((بل)) هذه تبطل حكم ما قبلـها وتثبـت حكـم مـا بعدها، فيكون معنى قولهما: بل ثقة، ان حكـم ابـن حجـر بـ ((صـدوق)) بـاطل غـير صحيح، والصحيح أنه ثقة لأن ابن حبان وثقـة او لأن الذهبي وثقـة، ويجعـلان الموازنـة بين ابن حجر وبين الشيخ الذي يقلدانه، وهذا شأن المقلد، وأما المجتهد فيجعـل الموازنـة بينه وبين من يخالفه مباشـرة، فـاجعل هـذا نبراسـا لكـل مـا يخالفـان فيـه ابـن حجـر في التحرير .

الفصل الأول :

المبحث الأول : في ثناء صاحبي التحرير على الحافظ ابن حجر .

لقد اثنى صاحبا التحرير على الحافظ ابن حجر ثناء عطرا فقالا: ((فلا يختلف أثنان من أهل العلم والدراية في أن الإمام ابن حجر شهاب الدين أبا الفضل احمد بن على الكناني العسقلاني (٧٧٣-٨٥٢هـ) كان شيخ الإسلام وحافظ الديار المصرية، وإمام الحفاظ في زمانه، حمل لواء السنة المصطفوية في أوانه، وصار مرجع الناس في التضعيف والتصحيح،وأبرز الشهود والحكام في التعديل والتجريح، مع الديانة المتينة، والأخلاق الحسنة الرفيعة، والمحاضرة اللطيفة، فلم ترا العيون مثله، ولا رأى هو مثل نفسه، ومع أنه كان عظيم الحظ من الدنيا، له من المال والجاه والرياسة النصيب الأوفى، لم تترفه النعمة، و لم يؤثر في عمله العاجل ويذر الأجل، فركب جدة من الأمر، وحصن نفسه بالعلم حتى بلغ فيه الغاية، فكان تقناً من الأتقان في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، فرس به، وضرب أباط أموره ومغابنها، واستشف ضمائرها وبواطنها، ولو لم يكن له الا ((فتح الباري)) لكفاه رفعة في المنزلة، بله مؤلفاته النافعة الأخرى البليغة الكثرة ذوات الفوائد والعوائد، وعنايته البالغة بكتاب ((تهذيب الكمال في أسماء الرجال)) لحافظ عصره جمال الدين ابي الحجاج يوسف المزي (٦٥٤-٧٤٢هـ) انتهى .

المبحث الثاني : في تضعيف صاحبي التحرير الحافظ ابن حجر .

لقد كر صاحبا التحرير على الحافظ ابن حجر بالذم والتضعيف بعدما فرا بالثناء عليه، فقالا : ((ابن حجر يتناقض تناقضا عجيباً وقد اضطرب الحافظ ابن حجر

اضطرابا شديداً في ((التقريب)) في موقفه من توثيق ابن حبان، ويحكم على الثقة بالصدوق لعدم إدراكه مدلول الفاظ بعض النقاد[1] ولا ينتبه لا صطلاح أبي حاتم فيخطئ في الحكم، يطلق عبارات في الحكم على المختلف فيهم من غير دراسة وتدبر لأقوال أئمة الجرح والتعديل أو دراسة لحديث الراوي، يضعف الثقات ويوثق الضعيف ويقبل المجاهيل)) انتهى .

((**بداية تناقض صاحبي التحرير**)) :

بدأ هنا تناقض صاحبي التحرير، وسيمر عليك إلى نهاية كتاب التحرير، إن الحفرة التي حفراها لابن حجر قد وقعا فيها وسلم منها ابن حجر، وبيان تناقضهما هنا قولهما في الثناء عليه : ((وصار مرجع الناس في التضعيف والتصحيح وأبرز الشهود والحكام في التعديل والتجريح)) وقولهما في الذم عليه : ((يضعف الثقات ويوثق الضعيف)) فإذا وثق الضعيف فلازمه تصحيح الحديث الضعيف، وإذا ضعف الثقة فلازمه تضعيف الحديث الصحيح، فكيف صار مرجعا للناس في التضعيف والتصحيح، مع أنه يضعف الثقة ويوثق الضعيف وأين مكان بروزه في التعديل والتجريح، وقالا أيضاً في الثناء عليه: فكان تقنا من الأتقان في حديث رسول الله ﷺ . والتقن هو المتقن الحاذق. وينقض هذا قولهما في تضعيفه : ((يتناقض تناقضا عجيبا، ويحكم على الثقة بالصدوق لعدم إدراكه مدلول ألفاظ بعض النقاد، ولا ينتبه لاصطلاح أبي حاتم)) فكيف يوصف بأنه متقن في الحديث من لا ينتبه لاصطلاح أبي حاتم الذي انتبه له صاحبا التحرير، وهذ ظاهر بأن

---

(١) قال فراس : هذا تهكم منهما على الحافظ ففيه اتهام له بالجهل وعدم الفهم في هذا الفن أيجتمع العلماء على توثيقه ومعرفته لهذا الفن الشريف منذ أكثر من خمسة قرون ويأتي من لا علم عنه ولا خبرة بما لم يأت به الأوائل والأمة لا تجتمع على ضلالة والله المستعان.

صاحبي التحرير أتقن منه، وهـذا أيضـا ينقـض قولهمـا ((فلـم تـرا العيـون مثلـه)) هـذا هو التناقض بعينه وكيف من عنده مثل هـذا التنـاقض يعـير غـيره بأنـه متنـاقض؟ اللّـهُمَّ غفرا.[١] .

المبحث الثـالث : في استلزام نقـد ابـن حجـر نقـد كثـير مـن علمـاء الجـرح والتعديل .

كل ما انتقدبه صاحبا التحرير ابـن حجـر يعتـبر انتقـادا لكثـير مـن علمـاء الجـرح والتعديل وذلك لموافقة ابن حجر إياهم في الحكم ومـن أمثلـة ذلـك قـال ابـن حجـر في ترجمة الحسن بن بشـر بـن سـلم الهمدانـي : صـدوق يخطـئ. وردا عليـه بقولهمـا : بـل ضعيف يعتبر به، ثم ذكرا أن النسائي قال فيه: ليس بالقوى، وقال ابـو حـاتم : صـدوق انتهى[٢] .

انظر دقة جمع ابـن حجـر بـين قـولي النسـائي وأبـي حـاتم فأعطـاه حكمـا وسـطا ((صدوق يخطئ)) ورد صاحبي التحرير على ابن حجر يستلزم الرد على النسائي وابـي حاتم لأن حكمها على الرجل مثل حكم ابن حجر .

المثال الثاني : قال ابن حجر في ترجمة خلف بن ايوب العـامري: ضعفـة يحى ابـن معين فردا عليه بقولهما: بل صدوق حسن الحديث و لم يضعفـه سـوى يحيـى ابـن معـين

---

(١) قال أبوبكر: قد لا يكون هـذا عجبا منـهما إذا انتقـدا الحـافظ فـي عـدد مـن الـرواة أو في مواضع من كتابه، لكن أن ينتقدا وينقضا الكتـاب كلـه إلا في مواضـع، فـهذا هـو العجـب بعينه كيف يكون إذن إمام عصره .

(٢) التحرير (١/٢٦٨) .

انتهى.[١] هذا رد مباشر ليحيى بن معين.

والمثال الثالث: قال ابن حجر في ترجمة جعفر بن محمد بن عمران الثعلبي : صدوق، فردا عليه بقولهما: بل ثقة، ثم ذكرا قول أبي حاتم : صدوق، مثل ما قال ابن حجر [٢]. فصار الرد على ابن حجر ردا على أبي حاتم، والكتاب مشحون بمثل هذه الردود، إذن كتاب التحرير ليس موجها إلى ابن حجر فقط وإنما إلى كل من وافقه ابن حجر بالحكم من علماء الجرح والتعديل.[٣] .

---

(١) التحرير (٣٦١/١) .

(٢) التحرير (٢١٩/١) .

(٣) قال فراس : قلت : بهذه الأمثلة صفع المحرران صفعة قوية، وهي واضحة لكل منصف متجرد من التعصب .

الفصل الثاني :

في نقد ما في مقدمة التحرير
((مما لا بد من بيانه قبل بدء النقد))

أولاً : نقدي هذا نقد مؤقت من باب التيمم لفاقد الماء، من أجل عدم المراجع ولا يوجد عندي ولا في المدينة التي أنافيها أي مرجع في هذا الفن، إنما أنقدهما بما أتصيده من كتاب التحرير نفسه مستعينا بالله ثم بمعلوماتي القديمة وعند ما أتمكن من حصول المراجع في هذا الشأن أرجع إلى نقدى مرة أخرى ان شاء الله، وعندئذ قد أتوسع في النقد وقد أغير بعض الشئ وقد أبقيه كما هو حسب ما تقتضيه الحال، وانما كتبت هذه العجالة الآن لتكون لي كالمذكرة، ولتكون منبهة لكل من يغتر بكتاب التحرير ويظن أن لصاحبيه خبرةً في هذا الشأن كما الدعيا ذلك.

ثانياً : يذكر عن الإمام مالك رحمه الله أنه قال: كلنا راد ومردود عليه إلا صاحب هذا القبر، فأشار إلى قبر النبي ﷺ ، أو كلاما قريبا من هذا وهذا الكلام من هذا الإمام يعتبر كقاعدة كلية للنقد العلمي، ولا عيب في رد بعضنا على بعض ونقد بعضنا بعضا وذلك معدود من التعاون على البر والتقوى إذا كان الرد أو النقد علميا رصينا يراد به وجه الله سبحانه وتعالى وإظهار الحق من أي جهة ظهر، بعيدا عن حظ النفس والشيطان، وقد ألف أسلافنا كتبا تعرف بعلم الجدل أو آداب البحث والمناظرة فوضعوا فيها شروطا وآدابا للمناقشة العلمية، وساروا عليها حتى بلغوا المنى، وخلف من بعدهم خلف أضاعوا هذه الشروط والآداب بل ورغبوا عن دراسة هذه الكتب فضيعوا الحق وظلموا الخلق والله المستعان .

ثالثاً : قد لا يستوعب نقدي هذا كل ما في مقدمة التحرير للعذر الذي ذكرته فلا يظن ان ما تركته أني موافق عليه.

رابعاً : نقدى هذا يقتصر على أفكارهما في علم الجرح والتعديل فقط ولا يتعداه إلى غيره من علمهما وثقافتهما وخبرتهما في سائر العلوم في غير هذا المكان، ولا يقلل نقدي إياهما منزلتهما العلمية وكل ما أريده بهذا النقد بالنسبة إليهما إعلامهما بأن الخبرة في علم الجرح والتعديل غير الخبرة التي يقصد انها وأبرهن على هذا مما كتباه في تحريرهما أن شاء الله أسأل الله سبحانه وتعالى بأسمائه الحسنى أن يحفظني من زلة اللسان، وطغيان البنان، وأن يجعل هذا خالصا لوجهه الكريم، وينفعني وكل من يقرأه في الدار الآخرة إنه قريب مجيب .

النقد الأول :

قال الدكتور بشار عواد معروف[1] الشيخ شعيب الأرنؤوط في شأن تهذيب التهذيب ((ومع تقديرنا لصنيع الحافظ ابن حجر ومنهجه في اختصاره وعمله لا حظنا عليه جملة ملاحظات نوجزها فيما يأتي: -

١-إن اقتصاره على ذكر بعض شيوخ المترجم والرواة عنه قد حرم المختصين من الوقوف على صحة كثير من الأسانيد التي تتوقف معرفتها على التصريح برواياتهم .

٢-إن الترتيب الذي اتبعه المزى في ذكر شيوخ المترجم والرواة عنه على حروف المعجم، يسهل الوقوف على مراد الباحث من معرفة وقوع الرواية واتصال الأسانيد .

٣-إن قيامه بحذف الاخبار التي لا تدل على توثيق أو تجريح قد حرم الباحثين من مادة تاريخية أصلية قد لا نجدها إلا في هذا الكتاب لضياع كثير من الأصول التي أفاد منها ونقل عنها .

٤-أما قوله : ((إنه كشف الأصول التي عزا مغلطاي النقل إليها فيما بعد)) ففيه نظر لوقوعه أحيانا في أو هام توهمها مغلطاي في النقل، وتابعه هو عليها مما يدل على عدم التزامه التام بهذا الذى ألزم نفسه إياه، كما بيناه في تعليقاتنا على ((تهذيب الكمال)) انتهى .

---

(١) هكذا كتب صاحبا التحرير إسمهما على غلاق التحرير بحذف حرف العطف إما على مذهب من يرى ذلك من النحويين، وإما على تقدير ((تأليف)) في الثاني تواضعا منهما لئلا يقدم أحدهما على الأخر بتأليف الكتاب (٢) التحرير (١/١٢-١٣) .

قال إدريس عفــا الله عنــه : النقـد في هـذه الملاحظـات أن نقـول الملاحظـة الأولى منشؤها : عدم الملاحظة في الأمور النسبية وهي تراعي في ثلاثة أشياء، الأعيان، الزمان، المكان، الأعيان جمع عين وهو نفس الشـئ وذاتـه، والمـراد بـه هنـا: الإنسـان، والأمـور النسبية تختلف بإختلاف الناس كبرا وصغرا علما وجهلا وهكـذا المسـألة العويصـة عنـد طلبة العلم الصغار سهلة عند العلماء الكبار، ولا جائز أن نحكم على العلماء الكبـار بمـا نحكم به على الطلبة الصغار، وخير مثال لاختـلاف الأمـور النسـبية بـاختلاف الأعيـان كتاب التحرير الذي انتقد به الشيخان ابن حجر بكـل سـهولة ويسـر كـأن ابـن حجـر قرنهما عند ما يتكلمان عليه كما لا يخفى على كل من يقرأ كتاب التحرير، ولو فرضنا أن كل ما ظناه من أخطاء ابن حجر حصل للعلامة مغلطاي فلا يستسيغان الكلام عليـه بما تكلما به على ابن حجر ويها بانه ويغضان الطرف عن هذه الأخطاء بالنسـبة لـه و لم يغضا عنها بالنسبة لابن حجر، إذن هذه الملاحظة موجودة ومرئية بالنسبة اليهما وإلينا، وأما بالنسبة لابن حجر ولمن في عصره فلا وجود لها أصـلا في حـيز الوجـود ولا يحكـم أحد على أحد بما يحكم به على نفسه ولكل حكمه الخاص به حسب اختـلاف المـدارك وكل حكم في كتاب التحرير من أوله إلي أخره نسبي والحكم الذي حكم به ابن حجـر صحيح بالنسبة له ولمن في منزلته، وبطلانه بالنسبة لصاحبي التحريـر ولمـن في منزلتـهما، وإذا كان الأمر كذلك كان ينبغي أن يؤلفا كتابا مستقلا يبينان فيـه وجهـة نظرهمـا الا أنهما وقعا فيما وقعا لعدم مراعاتـهما الأمـور النسـبية، ومـن أجـل الأخـلال في الأمـور النسبية وقع كثير من أهل العلم في الخطأ في فهم النصوص. مثل أستدلال بعضــهم علـى تخفيفه الصلاة بل وعلى عدم طمأنينتــه فيـها بحديـث: ((مـن أم قومـا فليخفـف)) ورد

عليهم الإمام ابن القيم رحمه الله في كتاب الصلاة له بمثل ما ذكرته من الأمور النسبية وهذا الكتاب[١] لهذا الإمام[٢] كثير الفائدة مع صغر حجمه فلا يستغنى عنه كل من يريد ان يصلى صلاة قريبة من صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. خاصة الذي ينصب نفسه للإمامة .

النقد في الملاحظة الثانية ان نقول: هي ركيكة العبارة تحتاج الى التعديل إذ الترتيب الذي اتبعه المزي لا علاقة له بمعرفة وقوع الرواية وأتصال الأسانيد وبالجملة هي مثل سابقتها من الأمور النسبية[٣] .

النقد في الملاحظة الثالثة: اولا : هي من الأمور النسبية بالنسبة للزمان وما فقد في هذا الزمان كان متوفرا في ذلك الزمان، وقد يكون ايضا من الأمور النسبية بالنسبة للمكان، والكتب المتوفرة عند صاحبي التحرير لا يوجد منها شيئ في البلدة التي أنا فيها. ثانيا : اكتفى في اختصاره لكتاب المزي بما يتعلق بموضوع الكتاب وهو حديثي

---

(١) المراد كتاب الصلاة .

(٢) المراد ابن القيم أهـ. فراس .

(٣) قال أبو بكر : والمتامل في تهذيب التهذيب يجد أن الحافظ رتب شيوخ الراوى المترجم له ومن روى عنه ترتيبا طبقيا، فقدم أصحاب الطبقات المتقدمة على أصحاب الطبقات المتأخرة، واختصر من كان قليل الرواية من الطبقات المتأخرة، ولا يلام على هذا وهي الطريقة التي ارتضاها للتصنيف، وقد يرى بعضهم أنها أنسب لطلاب الحديث المتقدمين والمتأخرين ومن طريقة المزى رحمة الله .

وليس تاريخيا[١] ولو ذكر كل ما ذكره المزي خرج عن نظام الاختصار فالأولى ان يترك كتاب المزي على ماهو عليه بدون ان يعيد هو كتابته. ثالثا : لا يفكر ابن حجر في حال كتابته ان هذه الأصول التي أفاد منها المزي ستضيع وما المانع عنده من ضياع كتاب المزي نفسه بل وضياع كتابه كما ضاعت تلك الأصول كل ذلك داخل في حيز الإمكان وليس مما يقال فيه : ليس في الإمكان أبداع مما كان رابعا : لوكانت هذه الملاحظة على من كتب بعد تحقق ضياع تلك الأصول يكون لها موقع من النظر والسماع. خامسا : مازال بعض هذه الاصول موجودا إلى يومنا هذا وكتاب المزي نفسه موجود وقد حققه الدكتور بشار عواد معروف أحد الشيخين، إذن فما فائدة هذه الملاحظة .

النقد في الملاحظة الرابعة: هذه الملاحظة للدكتور بشار عواد وحده، لأني قرأتها في تعليقاته على تهذيب الكمال بنصها، وبها وأمثالها أعتبر الحافظ مقلدا يقلد أحياناً مغلطاي وأحيانا ابن حبان والله المستعان وقد كنت علقت على تعليقه بما يشفي الغليل، الا أنه الأن صار في خبر كان، والذي أذكره الآن أنني بينت الاختلاف بين العبارتين مما ينقض قوله هناك قلده وقوله هنا: تابعه، ثانياً: لوفرضنا نقل ابن حجر نص كلام مغلطاي بدون تغيير، يعتبر مما وافق اجتهاده إجتهاده ويقع هذا كثيراً في كلام علماء الجرح والتعديل وليس ابن حجر بدعا في ذلك ثم قول الدكتور بشار: لوقوعه أحيانا في أوهام توهمها مغلطاي غير مسلم، وقد بينت كثيراً في تعليقاته على تهذيب الكمال

(١) قال أبو بكر : لم ينتقدا المؤلفان على الحافظ مطلق الأخبار التاريخية فيعترض عليهما بهذا، بل الأخبار التاريخية التي تدل على توثيقه أو التجريح، فليتنبه.

مما وهم فيه في توهيمه ابن حجر ومغلطاي وبهذا تبين أن هذه الملاحظات لا وجود لها أمام النقد العلمي .

النقد الثاني :

قالا في شأن تقريب التهذيب (وأصبحت لهذا الكتاب - يعني تقريب التهذيب - منزلة كبيرة عند الذين يتعاطون صناعة الحديث. ويعنون بالتخريج حتى استحوذت عليهم أحكامه بحيث كانوا يعتدون بالنتائج التي انتهى إليها في حق الرواة، وصار عامة المشتغلين بهذا الفن يكتفون بهذه الأحكام، ويقلدون تلك الأراء فيحكمون على أسانيد الأحاديث استنادا إليها دون البحث فيها والتفتيش عنها لاسيما في هذه الأعصر التي قل فيه المعنيون بهذا العلم العظيم، وكثير من المختصين هم من الذين لم يمارسوا هذا العلم ممارسة حقيقية عمليه، بل اكتفوا بتعلم النظريات من غير تطبيق عملي لها، بل كان ولا يزال كثير من الذين يشرفون على طلبة العلم في الدراسات العليا في هذا الفن يوصون طلابهم بأن يكون مدرسهم الرئيس في معرفة منزلة الرواة هو كتاب ((التقريب)) لأنهم كانوا يرون أن الأحكام التي انتهى إليها هي أحكام قطعية لا مجال فيها للتردد، ولايتطرق إليها احتمال الخطأ والوهم الكبير، بل كانوا يهابون أن يوجه إلى هذا الكتاب أي نقدمهما كان شأنه وقد كنا نحن في أول الأمر كذلك متأثرين بالمحيط الذي نعيش فيه، وبالثقافة التي تلقيناها من الشيوخ الذين مارسوا هذا العلم قبلنا، و لم يكن ثمة مجال للتردد في أي حكم يصدره حافظ عصره ابن حجر في حق أحد الرواة، وكنا كغيرنا نأخذ به، وكأنه قضية مسلمة، ونحكم تبعا لذلك على الحديث الذي نحن بصدد تخريجه، وكانت جملة أمور خافية علينا أنذاك من أبرزها:

١ ـ أن الحافظ ابن حجر لم يحرر الأحكام في هذا الكتاب تحريرا كافيا لا سيما في الرواة المختلف فيهم.

٢ ـ و لم نكن نعلم أن هذه الأحكام اجتهادية قابلة للأخذ والرد وليست قطعية .

٣ - و لم نتبين ان ابن حجر يتناقض في أحكامه تناقضاً عجيباً، فهو يوثق الرجل هنا أو يضعفه، ويضعفه أو يوثقه في كتاب أخر من كتبه... وبذلك تكشفت لنا أمور كثيرة كانت خافية علينا من قبل، وأدركنا ما في ((التقريب)) من قصور شديد في غير ما قضية يستغرب وقوعها من عالم طبقت شهرته الخافقين ولهج بالثناء عليه أهل عصره ومن اتى بعدهم وأذعنوا لعلمه وفضله.

وكنا نتعجب من صنيع أهل العلم من قبلنا،كيف أهملوا الكلام عليه، و لم يتعقبوه بشيء . انتهى محل الغرض منه.(١) .

قال إدريس عفا الله عنه: أولاً: قد كنت أسمع كثيراً شيخنا سيد أحمد صقر رحمه الله ينتقد من يجعل مرجعه الوحيد ((تقريب التهذيب)) هذا صحيح من حيث هو، وكان يتبعه بعبارة تقلل قيمة هذا الكتاب المبارك، وليس لمجرد التوسع والأطلاع، ولكنه ما كان يتعرض لصاحب الكتاب، ولا أستبعد أنهما أو أحدهما استفاد منه، لأنه في طبقة شيوخهما، أو سمعاه أو أحدهما من بعض الإذاعات التي تذيع بعض المناقشات العلمية، وإذا كان الأمر كذلك فليكن هو اصل منبت هذه الشجرة، ثم ترعرعت فأثمرت ثمر الحنظل، فقطفها صاحبا التحرير بمنجل التحرير، وقد يكون هذا من توافق الأفكار وتوارد الخواطر، كما وقع لابن خلدون مع الماوردي وشيخ الإسلام ابن تيمية مع الشاطبي، والذي يهمنا هنا أن هؤلاء المشايخ الثلاثة لم ينعموا النظر في أحكام الحافظ في التقريب إما لدقتها وإما لأنهم تخصصوا بتحقيق الكتب وكل من يتخصص بشيء كل فكره مع هذا الشيء ولا يتعداه إلى غيره، والذي يحقق كتابا كل فكره يتجه إلى مقابلة النسخ وتصحيح الأخطاء، وترجمة بعض الرجال ترجمة تاريخية بحتة، وتخريج

(١) التحرير (١/١٤-١٦) .

بعض الأحاديث أحياناً، ومعرفة معنى الكلمة الغامضة بدون فقهها، وهكذا حتى تكون هذه الأمور عنده سجية، واذا قرأ كتاباً من الكتب يكون حظه منه مجرد معرفة معنى ظاهر اللفظ، ولا يتجاوزه إلى ما وراءه من الفقه وفهم المراد منه، هذا الذي حصل عند هؤلاء المشايخ، وهم يظنون انهم بقروا فقه هذا اللفظ.

ثانياً : قولهما: أصبحت لهذا الكتاب منزلة كبيرة عند الذين يتعاطون صناعة الحديث. جوابه : نعم الأمر كذلك، فكان ماذا؟ وهذا هو الذي تقتضيه منزلة الكتاب، ومنزلة مؤلفه في هذا الشأن، وأما قولهما: ويقلدون تلك الأراء، فإن كانا يريدان بهذا القول أهل الحديث فكلامهما غير صحيح، لأن أهل الحديث لا يقلدون. وانما يتبعون، فرق بين الاتباع والتقليد، ومع الأسف لا يعرف الفرق بينهما بعض من ينتسب إلى العلم، وإن كانا يريدان بهذا غير أهل الحديث فلا مانع من ذلك، وهذا جهدهم المقل فما ذا يريدان أن يفعلوا أكثر من هذا، وأما تعبيرهما لأحكام ابن حجر بالأراء فأشبه ما يكون بتعبير السفسطائية المشائية للعسل بتفال الذباب عندما يكرهونه الى الناس فلو قالوا: العسل مر فلا يسمع قولهم، وكل من ذاق طعمه يسفههم ولهذا يأتونهم بكلام فيه نوع من الصحة، لأن النحل تشبه الذباب، وتنفل العسل وبهذه المغالطة يتوصلون إلى أغراضهم، وكذلك هنا لو قالا مباشرة إن الأحكام في التقريب باطلة لا تعتمدوا عليها يسفههما كل من عرف منزلة التقريب، وعندما يأتيان بعبارة خفيفة فيها نوع من الصحة، فيقبل كلامهما، وبهذا يحصل غرضهما وهو تنفير القراء عنه، ليتحولوا الى التحرير .

وقولهما : وكثير من المختصين الخ مما تناقضا فيه، لأن المراد بالمختصين الذين أنفردوا عن غيرهم بهذا الشأن، وقولهما: هم من الذين لم يمارسوا هذا العلم الخ يتناقض مع كونهم مختصين، وكيف صاروا مختصين بدون ممارسة هذا العلم؟ وقولهما : ولا

يزال كثير من الذين يشرفون على طلبة العلم الخ، فسؤ ظن بأهل العلم أين الدليل على هذه الدعوة، ولا يوجد من أهل العلم من يرى أن الأحكام الاجتهادية لا يتطرق إليها احتمال الخطأ والوهم، إذن فبأي كتاب يوصون، وهل تعرفان كتابا فيه أحكام قطعية لا مجال للتردد فيها ولا يتطرق إليها احتمال الخطأ والوهم غير كتاب الله ، فمن هنا تعلم ان هذا الاعتراض لا معنى له، الا أنه أظهر تناقضهما .

وقولهما : أن الحافظ ابن حجر لم يحرر الأحكام في هذا الكتاب، فبالنسبة إليهما فقط. واما بالنسبة إليه فقد حررها تحريراً لم يسبق إليه فيما نعلم، وكل ينظر بقدر ثقب عينه، كما يقولون إن الفراشة ترى نارا مؤججة بقدر ثقب عينها فتريد ان تطفيأها بجناحيها فتقع عليها فتحترق .

وقولهما : و لم نكن نعلم أن هذه الأحكام اجتهادية الخ أكبر شاهد لما قلته في بداية النقد، من أن من يتخصص في شيء لا يدرك حقيقة الشيء في غير تخصصه، حتى ولو عرف معنى اللفظ، لا يدرك ما وراء اللفظ من فقهه، وهما علما معنى لفظ « الأحكام إجتهادية » و لم يدركا ما وراء هذا اللفظ من الفقه، وهو: نسبة الأحكام إلى الاجتهاد، حيث قالوا: اجتهادية، هذا يؤذن بأن الأحكام الاجتهادية مما يختص أي ينفرد بها المجتهد، وليست مشاعاً بين كل الأفراد.فلا دخل للمقلد في الأمور الاجتهادية، وكما قال الشوكاني : فالمقلد إذا قال صح عندى فلا عند له[1] هذا منشأ خطأ صاحبي التحرير في كل ما تكلما به على الحافظ بن حجر، ظنا منهما أن فهمه للأحكام كفهمهما، فاعرف ذلك أيها اللبيب حتى لا تقلدهما.

وقولهما : ابن حجر يتناقض في أحكامه تناقضاً عجيباً، فهو يوثق الرجل هنا او

---

(١) الفتح الربانى من فتاوى الإمام الشوكانى ص (٣١٨) .

يضعفه، ويضعفه او يوثقه في كتاب آخر من كتبه أولا: هذه دعوى بلا بينـة، رحـم الله صاحب الهمزية حيث قال: والدعاوي مـا لم تقيمـوا عليـها بينـات أبناؤهـا أدعيـاء.ايـن البرهان على ذلك، وفي أي كتاب من كتبه، وثانياً:أن هـذا الكـلام غـير صحيـح حتـى عندهما، ولوكان صحيحاً لذكرا مكان توثيقه ومكان تضعيفه وثالثاً: ان الحكم بإبطـال حكم الحافظ ليس من شأنهما، لأنهما مقلد ان يحكمـان علـى بطـلان حكمـه إعتمـادا على قول الذهبي مثلا، واما أدراهما ان قول الذهبي أصح من قول ابن حجر، فضلا عن كونه صحيحاً وقول ابن حجر باطلاً إذن الذهبي نفسه هو الذي لـه حـق المصاولـة مـع ابن حجر، وأما هما فواجبهما الاستتار بلزوم السكوت، ومن سكت نجا .

وقولهما : وبذلك تكشفت لنا أمور الخ، قد عرفت معنى التكشف فيما تقـدم مـن أنه تصور معنى ظاهر اللفظ ، بدون إدراك فقهه، فلا تغتر به .

وقولهما : وأدركنـا مـا في ((التقريـب)) مـن قصـور شـديد الخ ، هـذا مـن بـاب ((رمتني بدائها وانسلت)) نحن وجدنا في كتاب التحرير من تقصـير شـديد فضـلاً عـن القصور .

وقولهما : كنا نتعجب من صنيع أهل العلم من قبلنا كيف أهملوا الكلام عليه الخ.

أولاً: هم لو رأوا ما كتبا في التحرير لتعجبوا منهما كتعجبـهم مـن طفـل يصـاول أباه الذي رباه .

ثانيـاً : إنـهم لم يتعقبـوه بشـيء لكونـهم علمـاء بـهذا الفـن، فـأدركوا قـدر هـذا الكتاب، ولا يعلم أهل الفضل الاذووه.

ثالثاً: لو تـأملا مليـا لردعـهما سـكوت أهـل الحديـث عنه عمـا فعـلا. ولأدركـا خطورة ما فعلا، وكأن لسان حالهما يقول: لم يأت بعد ابن حجر من له علم بـالحديث ورجاله الانحن، و لم يأت أحد بعده من يعلـم أن هـذه الأحكـام اجتهاديـة الانحـن. ومـا

أحسن قول الشاعر:

يأبى الفتى الا إتباع الهوى ومنهج الحق له واضح

وأما صاحبا التحرير فعللا سكوت أهل العلم بعلتين:

أولهما : أن مؤلفه نال شهرة واسعة في هذا الفن بحيث لم يعد أحد يفكر أن يناقش أقواله أو يبحث فيها.

وثانيهما: الاكتفاء بما فيه طلبا للدعة والراحة، وعدم النظر في الكتب التي ألفت في هذا العلم العظيم، والمقابلة بين ما انتهى إليه الحافظ في كتابه من أحكام على هؤلاء الرواة وبين ما جاء في تلك الأصول من نقول وأراء في حق هؤلاء الرواة، واستخلاص الأراء منها، والتاكد مما جاء فيها من أحكام.[١]

قال إدريس عفا الله عنه: قولهما: أولهما: أن مؤلفه نال شهرة واسعة في هذا الفن الخ .

أولاً : هذا مجرد سوء ظن بأهل العلم، إنهم لا يتركون النصيحة والتعاون على البر والتقوى خوفاً من شهرة الشخص، وإنما يفعلون مما فيه الخير وبيان الحق، حسبة، ولا يفعلون شهرة او تكسبا كما هو الحال في عصرنا، نعم قد يهاب التلميذ شيخه في حال طلبه عنده، ولكن بعد موته ليس له عذر في ترك بيان الحق، ألا ترى ابن حجر لما كان طالبا عند، الحافظ العراقي، كان يسمعه يحكم بوضع بعض الأحاديث في مسند الإمام احمد، وكان يتألم من ذلك، ويستحي من أن يرد عليه، ولما مات كتب رسالته

(١) التحرير (١/١٦-١٧) .

المشهورة ((القول المسدد في الذب عن مسند الإمام احمد)) وبين فيها أن هذه الأحاديث ليست موضوعة، وخير مثال لهؤلاء القوم الإمام محمد بن الوزير اليماني رحمه الله كتب كتابه الكبير، العواصم في الرد على شيخه، ثم اختصره في كتابه النفيس ذى الفوائد الجمة ((الروض الباسم في الذب عن سنة ابي القاسم)) والقوم لا يمنعهم هيبة الشخص من بيان الحق، وكأن الشاعر يقصدهم بقوله:

تحيا بهم كل أرض ينزلون بها   كأنهم لبقاع الأرض أمطار

ثانياً : هذا قيا\س العلماء المتقدمين ببعض علماء هذا العصر الذين لا يكتبون الرد على من كان في منهجهم أو مذهبهم ولو عفا عليه الزمن فيسكتون عنه، وهذا قياس فاسد الاعتبار، أين نحن منهم، حتى يقاسوا بنا نعم أجسامنا كأجسامهم، ولكن ما فينا غير ما فيهم، كأن الشاعر يعنينا بقوله :

أما الخيام فإنها كخيامهم   وأرى ظباء الحي غير ظبائها

وقولهما : وثانيهما: الإكتفاء بما فيه طلبا للدعة والراحة الخ .

هذا القول أشد خطورة من الأول كل علماء الحديث من عصر ابن حجر إلى عصر صاحبي التحرير اكتفوا بالتقريب طلبا للدعة والراحة وجاء في هذا العصر من لا يعرف الدعة والراحة فكشف عن القصور الشديد في التقريب، والله الأمر بعكس ذلك تماماً وما كانوا يأكلون في اليوم ثلاث مرات، ولا ينامون في الليل الا قليلا، وكان بعضهم يسهر الليل كله في بحث مسألة وكان بعضهم يسافر أشهراً لسماع حديث واحد، وبعضهم يبقى ثلاثة أيام بدون أكل لانشغاله بسماع الحديث بالنهار وكتابته بالليل. كما ذكر ذلك الامام عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي عن نفسه مع زملاء له، وكان بعضهم يذهب بخبز جامد الى نهر الدجلة فيبلله ويأكله بسرعة حتى لا يأخذ

عليه وقتا، ونحن نقضي الساعات في أكل وجبة واحدة، والذي يظهر لي - والله أعلم - أن كاتب هذه الجملة كتبها بدون شعور لشيء أشغل باله:

يلوم الخط في القرطاس دهراً   وكاتبه رميم في التراب

النقد الثالث :

قالا : ((والحق المر لا بد لنا من أن نبديه وننبه إليه هو: أن صنيع الحافظ ابن حجر في هذا الكتاب لم يكن يتناسب مع الشهرة العريضة التي نالها والمنزلة العلمية التي تبوأها، فالصحابة لا يحتاجون إلى أن يقال فيهم شيء لأنهم عدول باتفاق، والثقات المجمع على توثيقهم هم ثقات باتفاق، والضعفاء المجمع على تضعيفهم هم ضعفاء باتفاق، وكذلك من هم دونهم من المتروكين والكذابين والهلكى اما المختلف فيهم فقد استعمل لهم تعابير غير محددة. فقال: صدوق يهم ، أو صدوق يخطئ. أو ما يشبه ذلك، من غير دراسة عميقة لأحوالهم، فكأنه يطالب القارئ بدراسة كل حديث من حديث هؤلاء على حدة ليتبين للدارس إن كان وهم فيه اولاً، وهو كما يظهر عمل غير دقيق في الأغلب الأعم، إذ ماذا يحكم على حديثه استناد إلى هذه التعابير غير الدقيقة، لأن الصدوق الذي يهم، أو الذي يخطئ او الذي عنده مناكير، وإنما هو في حقيقة الامر حسن الحديث في مواضع، ضعيف الحديث في مواضع أخرى، فيعتبر حديثه، فإن وجد له متابع تحسن حديثه، وإذا انفرد ضعف حديثه، فهو عندئذ معلق الأمر لا يمكن الحكم على كل حديثه بمعيار واحد، إنما يدرس حديثه، وعلى أساس دراسة كل حديث يتم إصدار الحكم عليه، فضلا عن أنه قد اضطرب في هذا الأمر اضطراباً شديداً. فأطلق مثل هذه الالفاظ على ثقات لهم اوهام يسيرة، وأطلقها حينا على ضعفاء لهم او هام كثيرة .

لكل هذا رأينا أن من أهم الواجب علينا إعادة دراسة أحكام هذا الكتاب دراسة علمية متأنية قائمة على دعامتين رئيستين :

الأولى : ما تجمع لدينا من أحكام أثناء قيامنا بتحقيق ((تهذيب الكمال)) وما استند ركناه عليه من أقوال في الجرح والتعديل مما لم يقف عليه هو أو المعنيون بكتابه من المختصرين والمستدركين .

الثانية : ما يسر الله سبحانه لنا من خبرة عمليه بالرجال وأحاديثهم بعد قيامنا بتحقيق عدد من أمهات دواوين السنة النبوية، وتخريج أحاديثها والحكم على أسانيدها في مدة تزيد على ثلاثين عاما انتهى.[1]

النقد: أولاً: بيان تناقضهما، قد جزما بأن صنيع الحافظ في هذا الكتاب لم يكن يتناسب مع الشهرة العريضة التي نالها، وبإضطرابه في هذا الامر. ومثل هذا الجزم بمثل هذا التجريح لا يطلقه احد يفكر فيما يقول على غيره خاصة على امام من كبار أئمة الإسلام، الا بعد دراسة أحكام الكتاب دراسة علمية متأنية، ولازم حكمهما الجازم على ابن حجر وكتابه أنهما درسا أحكام الكتاب هذه الدراسة الا أنهما تقضاه بقولهما: لكل هذا رأينا أن من أهم الواجب علينا إعادة دراسة أحكام هذا الكتاب دراسة الخ. وهذا صريح بأن كل ما حكما به قبل ذلك صدر قبل دراسة الكتاب، ولا تقرأ فقرة من فقرات كتاب التحرير الا وتجد فيها تناقضهما، كأن الله سبحانه وتعالى ابتلاهما بما اتهما به ابن حجز ظلما، وبهذا تأكد لك أن كل ما اتهما به ابن حجر في كتابهما التحرير صدر منهما بدون دراسة لكتابه .

ثانياً : قولهما : والحق المر الخ. جوابه: قول الشاعر:

ومن يكن ذا فم مر مريض   يجد مرابه الماء الزلالا

---

(١) التحرير (١/١٧-١٨) .

فتأكدا من أين جاء هذا المر، هل منكما أو من ابن حجر، واسأ لا من له خبرة في ثقافة ابن حجر بهذا العلم، وبأحكام كتابه، فلا تستعجلا باصدار الحكم عليه .

ثالثا : قد عرفناك في المطلب السادس من التمهيد أنهما مقلدان، والمقلد ليس من شأنه أن يحكم على المجتهد بأنه تناقض في كذا، واضطرب في كذا، لأن اعتماده على هذا الحكم على قول من يقلده من المجتهدين، ولا فرق عنده بين قول هذا وذاك، لأنه لا يتمكن من تمييز الصحيح من غير الصحيح.

رابعا : أنكما نقلتما في مقدمة التحرير[١] قول الصنعاني في رسالته:

((**إرشاد النقاد الى تيسير الاجتهاد**)) : وقد يختلف كلام إمامين من أئمة الحديث في الراوي الواحد، وفي الحديث الواحد، فيضعف هذا حديثا وهذا يصححه، ويرمي هذا رجلا من الرواة بالجرح، وآخر يعد له، وذلك مما يشعر أن التصحيح ونحوه من مسائل الاجتهاد التي اختلفت فيها الاراء)) انتهى[٢].

وقول الصنعاني هذا يرد على كل ما سجلتماه في كتاب التحرير من تناقض ابن حجر وإضطرابه، وأنتما لم تتأملا عندما تنقلان ما هو حجة عليكما، وأدهى من ذلك وأمرقولكما تحت عنوان ((إختلاف مدلولات الألفاظ عند أهل الجرح والتعديل[٣])) :

((استعمل المتقدمون عبارات خاصة بهم في توثيق الرجال وتضعيفهم، وهي تختلف من عالم إلى آخر من حيث ألفاظها ودلالاتها، وربما تختلف عند العالم الواحد من موضع إلى آخر، لعدم وجود اصطلاح متفق عليه بينهم، فلا بد من معرفة المراد من

---

(١) ص (٢٥) .

(٢) إشاد النقاد ص (١٣) .

(٣) ص (٤٠، ٤١) .

تلك العبارات التي يقولها أحدهم في حق الرواة ومصطلحاتهم فيها، لأنها عماد الجرح والتعديل، ومعيار الحكم على الرواة، ومدار تصحيح الأحاديث أو تضعيفها بالجملة)) انتهى. ولماذا استثنيتما ابن حجر من هذا النظام، نظام علماء الجرح والتعديل، من اختلاف عباراتهم من موضع إلى آخر، بل من عالم واحد من موضع إلى آخر، فاعتبرتماه وحده، متناقضاً ومضطربا، بفعله مثل ما فعلوا)) أليست هذه قسمة ضيزى ؟.[1] .

خامساً : إن لكل فن فقهاء متخصصين به، ويتميزون عن غيرهم من علماء هذا الفن، وابن حجر العسقلاني رحمه الله أحد فقهاء هذا الفن وأبرز فقهه فيه في كتابه ((تقريب التهذيب)) ومن أبرز الأمور في هذا الكتاب حسن ترتيبه لمراتب الرجال، مما جعل الحكم على الرجال ومعرفة درجة احاديثهم سهلا ميسراتنا وله، لكل من مد يده إليه من طلبة علم الحديث، وكانت هذه المراتب مبعثرة في بطون الكتب التي ألفت قبله، على ما أطلقها عليه علماء الجرح والتعديل وتكلموا بها، بدون شرح فقهها، لأنهم كانوا يخاطبون من في عصرهم الذين لا يصعب عليهم فهمها، وتفسيرها عندهم بمجرد سماعها، وفي العصور المتأخرة، لم تكن تلك الأحكام التي أطلقوها اطلاقا متناسباً لاهل عصرهم، بمقدرة كل واحد استنباط فقهها ليحكم بها حكما عادلاً على بصيرة، فطلب بعضهم من الحافظ ابن حجر أن يختصر كتابه التهذيب، وتردد في الإجابة في أول أمره، لقلة جدواه على طالبى هذا الفن في نظره، ثم ظهر له أن إجابته لذلك الطلب خير من إمتناعه، فأجابه بزيادة ماهو أحوج إليه من طلبته، وهو أن يختصر له الأقوال المختلفة في الراوي بحكم يشمل أصح ما قيل فيه، وأعدل ما وصف به، بألخص

---

(١) أي جائره .

عبارة وأخلص إشارة إلى مراده، ومعرفة أصح ما قيل في الراوي وأعدل ما وصف به، تحتاج إلى فقيه في هذا الفن وما هربه، الصحة المشار إليها لها معنيان: صحة نسبة القول إلى قائله، ولهذا تراه يفند كثيراً من الأقوال في تهذيبه، والمعنى الثاني: صحة ما نسب إلى الراوي نفسه من الجرح، ومعرفة هذا اشق مما قبله، ومعرفة أعدل ما وصف به، تابعة لهذا العمل الدقيق الشاق، ولا تظنن أنه يختار أصح ما قيل فيه، وأعدل ما وصف به بمجرد إلقاء نظرة على هذه الأقوال المسجلة أمامه في الكتاب، كما هو الحال عندى وعندهما، هذا هو مفرق الطريق بين ابن حجر وبين صاحبي التحرير، أوضح لك ما تقدم بمثال واحد، وهو: قال الحافظ في ترجمة احمد بن ابراهيم بن فيل: صدوق. ورد عليه صاحبا التحرير بقولهما: بل ثقة، فقد وثقه الحافظ ابن عساكر، وقال النسائي بعد ان روى عنه: لا بأس به، وذكر من عفته وورعه وثقته[1] إنتهى .

وفي ابن حجر رحمه الله بما وعد به في مقدمة كتابه مما ذكرته لك قبل قليل، فشمل حكمه هذا أصح ما قيل فيه، وأعدل ما وصف به، وذلك أن ابن عساكر رحمه الله له معرفة ومشاركة في الحديث ورجاله، وليس معدودا من علماء الجرح والتعديل وهو أخباري، ولعل اعتماده على توثيقه ما ذكره النسائي من عفته وورعه وثقته، وهذه الأمور من العدالة الدينية، لا تغنى عن عدالة الرواية، إذن المعتمد هنا قول النسائي: لا بأس به، ولا بأس به وصدوق بمعنى واحد عند ابن حجر، وهما في المرتبة الرابعة من مراتب التوثيق في مقدمة التقريب، وحكم الحافظ جامع بين القولين، لأن الصدوق ثقة وليس ضعيفاً، وإنما هو في أولى مراتب الوثاقة، إذا ترقى قليلا يقال له: ثقة بمعنى الثبت او المتقن كما يمر عليك بالتفصيل، وابن عساكر وثقه مطلق الوثاقة يعنى

---

(١) التحرير (١/٥٥) .

بدون قيد التثبت أو الإتقان، ومطلق الوثاقة وصدوق ولابأس به بمعنى واحد، فابن حجر لم يهدر توثيق ابن عساكر الذي هو أعجبه إليهما، بدون النظر إلى هذه المعاني الدقيقة وأهدرا حكم النسائي، وهو من كبار أئمة الجرح والتعديل، لأن من قيل فيه ثقة أرفع قليلا من الذي قيل فيه: لا بأس به، ولفظ ((ثقة)) إذا طلق يشعر بالتثبت الذى لا يوجد عند من قيل فيه: لا بأس به أو صدوق، ثم صياغة عبارة تشمل أصح ما قيل فيه، وأعدل ما وصف به تحتاج إلى خبرة فائقة، ثم رتب مراتب الرجال حسب مارسمه في مستهل كلامه فقال : ((فأما المراتب :

فأولها : الصحابة، فأصرح بذلك لشرفهم .

الثانية : من أكد مدحه، إما: بأفعل : كأوثق الناس، أو بتكرير الصفة لفظا: كثقة ثقة أو معنى : كثقة حافظ .

الثالثة : من أفرد بصفة: كثقة أو متقن، أو ثبت أو عدل .

الرابعة: من قصر عن ((الدرجة الثالثة قليلا، وإليه الإشارة : بصدوق، أو لا بأس به، او ليس به بأس)) .

قال إدريس عفا الله عنه: من قيل فيه: صدوق، فهو ثقة، [1] ويجوز أن يطلق عليه لفظ: ((ثقة)) الا أنهم أبقوه على لفظ ((صدوق)) لكونه أنزل درجة، بقليل عمن أطلق عليه لفظ: ((الثقة)) ويعنون به أنه متقن أو ثبت، كما تقدم، ومن هنا تعرف أن من أطلق عليه لفظ: ((ثفة)) مقيد معنى بالإتقان، أو التثبت، فهذا أرفع درجة قليلا

---

(١) قال أبو بكر : أما إذا قصد المعنى اللغوي فنعم، وإلا فالفارق الاصطلاحي بين الثقة والصدوق واضح ومجال الكلام هنا في المعنى الاصطلاحي لا اللغوي إ.هـ. قال إدريس : وفيه بحث كما هو واضح .

ممن يقال له: ثقة بدون قيد الإتقان أو التثبت، والصدوق: ثقة بهذا المعنى أي مطلق الوثاقة، وبهذا تدرك خطأ صاحبي التحرير في ردهما على أبن حجر، عند ما يقول: صدوق بقولهما: بل ثقة، لفظة: ((بل)) هذه، تبطل حكم ما قبلها وتثبت حكم ما بعدها، كأنهما يقولان: ليس بثقة، وإنما هو ثقة وهذا كلام متدافع، ومتهافت، تمجه الأسماع، ولكون الصدوق، ثقة مطلق الوثاقة، يحكم على حديثه المتقدمون، بالصحة، وتجد كثيرا في الصحيحين الصدق، لأنهم ثقات وان كان المتأخرون اصطلحوا على تحسين حديث من وصف بالصدوق، وأما قول صاحبي التحرير: لا نعلم فيه جرحا، عندما يردان على ابن حجر، فيوهم ان ابن حجر يرى كونه مجروحا، وسنناقشهما عندما نصل إلى النقد في أحكام التراجم إن شاء الله. ولنعد إلى سياق ابن حجر فقال: الخامسة: من قصر عن الرابعة قليلا، وإليه الإشارة: بصدوق سيئ الحفظ او صدوق يهم، أوله أوهام، أو يخطئ او تغير بأخره ...

السادسة : من ليس له من الحديث إلا القليل، و لم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ: مقبول، حيث يتابع، وإلا فلين الحديث .

السابعة : من روى عنه أكثر من واحد و لم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ: مستور، أو مجهول الحال .

الثامنة : من لم يوجد فيه توثيق لمعتبر، ووجد فيه إطلاق الضعف، ولو لم يفسر، وإليه الإشارة بلفظ: ضعيف .

التاسعة : من لم يروعنه غير واحد و لم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ:مجهول .

العاشرة : من لم يوثق البته، وضعف مع ذلك بقادح، وإليه الإشارة: بمتروك، أو متروك الحديث، أو واهي الحديث، أو ساقط .

الحادية عشرة : من أتهم بالكذب .

الثانية عشرة : من أطلق عليه أسم الكذب، والوضع)) انتهى[١].

ومما يستدرك عليه : أنه لم يبين درجة حديث من اتهم بالكذب، وغيره يجعله من المرتبة العاشرة.وهذا الترتيب بهذه الدقة استنبطه ابن حجر من دلالات عبارات علماء الجرح والتعديل، ومعلوم عند طلبة علم الحديث، أن الثقات ليسوا على درجة واحدة، مع أن كلهم يشملهم صفة الثقة، كما أن العلماء ليسوا على درجة واحدة، مع أن صفة العلم تشملهم، هذا عالم وذاك عالم. وفوق كل ذى علم عليم، وكذلك فوق كل ثقة ثقه، ومع ذلك يقال لهذا: ثقة، ولذاك ثقة، واللفظ في هذا، هو نفسه في ذاك، والألفاظ متفقة فيما يراه كل الناس، مع أنهم مختلفو المراتب في المعنى الذي لا يراه كل الناس، ولا يعرف هذا الاختلاف المعنوي، الا ذو خبرة في هذا الفن مثل الحافظ ابن حجر، وهنا تختبر الخبرة، ومعرفة من قيل فيه: أوثق الناس سهل يعرفه كل طالب من الصيغة نفسها، والذى كررت صفته كذلك سهل معرفته، وبقي لفظ: ثقة مفردا الذي يشترك فيه من هو تام الضبط ومن هو خفيف الضبط بدون مميز بينهما من الصيغة نفسها، فوضعوا لمن هو خفيف الضبط لفظ: صدوق، ومن هنا تعلم أن الصدوق ثقة، أمثل لك لهذا بمثال واحد وهو: قيل لعبد الرحمن بن مهدي: خالد بن دينار التميمي ثقة؟ فقال: كان صدوقا مأمونا. الثقة سفيان وشعبة انتهى[٢]. عدل عبدالرحمن عن

---

(١) التحرير (٥٢/١) .

(٢) التحرير (٤١/١) . قال أبو بكر : قد يجاب على هذا المثال بأن هذا كان قبل استقرار الاصطلاح في عصر ابن حجر وما بعده، فلو قال قائل اليوم: خالد بن دينار صدوق وترتب عليه أن حديثه حسن، لكان هذا قصورا، ولا شك فالرجل تام الضبط حديثه صحيح فالصحيح كما هو واضح حسن وزيادة .

إطلاق لفظ ((ثقة)) على خالد مع أنه ثقة بالاتفاق و لم يضعفه أحد، ووثقه عبدالرحمن أيضا بقوله: صدوق مأمون، وأطلق لفظ: ((ثقة)) على سفيان وشعبة، مع أنه لم يسأل عنهما، من باب أسلوب الحكيم، تنبيها على أن الأولى للسائل أن يعرف مراتب الوثاقة، إذ يشترك فيها من هو أعلى درجة من الوثاقة ومن هو أدنى درجة منها، وبتتبع حال سفيان وشعبه، عرفنا أنهما ثقتان بقيد الإتقان والتثبت، وعرفنا أيضا حال خالد أنه ثقة بدون قيد الإتقان والتثبت، وهذا كله عند الاجتماع والمقارنة بينهما، لإعطاء كل ذي حق حقه ولهذا تعمد عبدالرحمن ذكر سفيان وشعبة، مع انه لم يسأل عنهما، ليعلمه الفرق بين المنزلتين، وأما عند الانفراد فيطلقون لفظ الثقة على من يطلق عليه لفظ الصدوق، ويطلقون لفظ الصدوق على من يطلق عليه لفظ الثقة، لأن كليهما صيغة توثيق، ومن مثل هذا أخذ ابن حجر ترتيبه السابق، حيث قال: من أفرد بصفة كثقة أو متقن انظر كيف جعل ثقة، ومتقنا في درجة واحدة، ثم قال: الرابعة:من قصر عن الدرجة الثالثة قليلا وإليه الإشارة: بصدوق، إذن الصدوق ثقة بدون قيد الإتقان، ثم ذكر بعد هذا المرتبة التي تلي الصدوق مباشرة، وهي لمن قصر عنه قليلا، وهو : صدوق سيئ الحفظ، أو صدوق يهم أوله أوهام، او يخطئ هذه المرتبة هي التي شنا عليه الحرب من أجلها، بأنه استعمل فيها تعابير غير محدودة، واضطرب فيها، في نظرهما، مع ان تعابيره في غاية التحديد ونهاية الدقة لمن له نظر وبصر وأما نحن فما علينا الا ان نقول لهما :

وهبك قلت: إن الصبح ليل   أيعمى الناظرون عن الضياء

وأماهما فنظرا إلى هذه المحاسن بعين السخط فبدت لهما مساوي

وعين الرضا عن كل عيب كليلة   ولكن عين السخط تبدى المساويا

لله الأمر من قبل ومن بعد، وكأن قائلا قال لهما :

أقلوا عليهم لا أبالأبيكم من اللوم أو سدوا المكان الذي سدوا

فكأنهما استجابا، وكتبا ما يلي: لقد اجتهدنا في المختلف فيهم، فدرسنا ما أثر عن الأئمة في حقهم من جرح او تعديل، ووازنا بين تلك الأقوال، واطلعنا في بعض الأحيان على مروياتهم إن كانت قليلة، ثم أصدرنا الحكم الخاص بهم، تعديلا او تضعيفا، وهؤلاء منهم من هو في نظرنا صدوق حسن الحديث ومنهم من هو ضعيف ضعفا خفيفا عبرنا عنه بقولنا: ضعيف يعتبر به، يعنى في المتابعات والشواهد، ويندرج في هذا النوع من الضعف من وصفه الأئمة بما يأتي: أ - لين الحديث . ب - سيئ الحفظ . ج - ليس بالقوى . هـ - يكتب حديثه وان كان فيه ضعف . و - يعتبر به . ز - ومنه قول ابن حجر في التقريب : مقبول . وما بقي من قوله : صدوق يهم و لم نعلق عليه، فهو من هذه البابه .[1] انتهى. وبعد ما أتيا بهذا الجديد الذي أودعاه في التحرير فكانهما يتمثلان بقول أبي الطيب :

ودع كل صوت غير صوتي فإنني أنا الصائح المحكي والأخر الصدى.

ثم تعال معي لنرى خطورة هذا المصطلح الجديد الذي وضعاه عوضا عما وضعه ابن حجر في تضييع جهود علماء الجرح والتعديل، أنهما أدرجا كل العبارات التي ذكرها ابن حجر تحت عبارة ضعيف، حتى تتوحد العبارات المختلفة في عبارة واحدة، وهي ((ضعيف)) فقط، وهذه العبارة هي المرتبة الثامنة في تقسيم ابن حجر كما تقدم أنفا، وهذه العبارات ليست من شخص واحد، وليست أكثرها أيضا على هذه الصيغة، صدوق سيئ الحفظ او صدوق يهم، أوله أوهام، أو صدوق يخطئ، وإنما عبر بعض أهل العلم بلفظ: صدوق، وبعضهم بثقة وقال بعضهم، ليس بالقوي وبعضهم عبر بلين

---

(١) التحرير (٤٦/١) .

الحديث وبعضهم بالضعيف وهكذا، هذا كله في راو واحد، أمثل لك بهذا بمثال واحد لتقيس عليه غيره. قال الحافظ في ترجمة حجاج بن أبي زينب السلمي: صدوق يخطئ أهـ.[1] ورد عليه صاحبا التحرير بقولهما: بل ضعيف يعتبر به، ثم ذكر أن أحمد بن حنبل، وعلى بن المدينى ضعفاه، وقال النسائي: ليس بالقوى، وقال ابن معين: ثقة إ هـ. فقد رأيت كيف أختلفت عباراتهم في شخص واحد، فمن وثقة ما وثقة عبطا، وانما وجد له أحاديث وافق فيها الثقات، ومن ضعفه لم يضعفه جزافا، وإنما وجد له أحاديث خالف فيها الثقات، إذن هو متردد بين التوثيق والتضعيف، ولا يجوز ان نقول: ثقة بمرة، ولا ضعيف بمرة. وجمع صاحبا التحرير هذه العبارات المختلفة بعبارة واحدة وهي إنه ضعيف، وضعيا جهود الذين وثقوه، ولازمه ان أحاديثه التي وافق بها الثقات ضعيفة، فضيعا بذلك بعض السنن، واما الخبير في هذا الشأن ابن حجر فأعطى لكل ذي حق حقه، و لم يهدر واحدا منها فوفي بما وعدبه في مقدمة كتابه، من أنه يحكم على كل شخص منهم بحكم يشمل أصح ما قيل فيه، وأعدل ما وصف به، بأخص عبارة، فحكم على هذا الشخص المختلف فيه بقوله: صدوق يخطئ، هذه هي الدقة والخبرة في الوقت نفسه، وهذا العمل كما ترى لا يقدر أن يقوم به، إلا من له فقه دقيق في هذا الفن، وهذا هو سر سكوت كل من جاء بعده عن الكلام بالفحش على التقريب ومؤلفه، لخبرتهم بهذا الشأن، ولخفاء هذا السر على صاحبي التحرير تعجبا على سكوت العلماء على هذا الكتاب من عصر ابن حجر إلى عصرهما، فتضايقا من هذا السكوت وتنفسا بوضع مصطلح جديد لم يسبقهما أليه أحد ممن كان قبلهما أو من كان في عصرهما .

---

(١) التحرير (١/١٣٦) .

سادسا : قولهما: ((من غير دراسة عميقة لأحوالهم... وهو كما يظهر عمل غير دقيق)) متجاوز جدا منزلتهما العلمية، طولا وعرضا، وكيف تجشماه، لأن مثل هذا القول لا يصدر إلا من العلماء المتبحرين في علم الحديث ورجاله، فيصدرونه بعد دراسة دقيقة لاحوال الرجال، واستقرائهم التام لأحاديثهم، وإذا اختل شرط من هذين الشرطين، فلا يجزمون بعدم دراسة غيرهم، وإنما فقط يبدون وجهة أنظارهم، وصاحبا التحرير ليسا ممن يتحمل هذه المشاق الشديدة التي تحتاج إلى أدوات متوفرة لديهما، توصلهما إلى هذا الأفق البعيد، علما بأن هذا الطريق لأيسلكه إلا المجتهد .

سابعا : قولهما : الثانية : ما يسر الله سبحانه لنا من خبرة عملية بالرجال وأحاديثهم الخ. أقول وبالله أصول وأجول: إنهما بالنسبة لتحقيق الكتب محققان بارعان فقد حققا كتبا كثيرة انتفع بها كثير من طلبة العلم، ومنهم زابر هذه السطور، وقد تقدم طرف من أخبار المحققين للكتب وهنا أذكر لك طرفا آخر بنوع من التوسع، حتى لا تغتر بزخرف القول، فتصاد بشبكة ما يقال له خبرة – وهو في الحقيقة غرة – وتحبس في سجن التحرير، ولهذا أو ذاك أقول: إن الذي يحقق كتب التراجم قد يطلع على ما قيل في الرجال، من جرح أو تعديل، ولكن الذي ينبغي ان تعلمه انه يقوم بهذا العمل. كل من تخصصه علم الحديث ورجاله، ومن تخصصه الفقه وأصوله، ومن تخصصه التفسير وعلومه، وهكذا لأننا في عصر التخصص، وكل منهم يستحوذ عليه تخصصه، ويحجبه عما وراء ذلك إلا في النادر القليل، ومن البدهي أن كل من قرأ شيئا وعلمه لا يكون خبيرا به، العلم شيء والخبرة شئ آخر، بل ليس كل من حفظ أقوال علماء الجرح والتعديل خبيرا في هذا العلم. وغاية ما يفعله من يحقق كتب التراجم، ذكر تاريخ ولادة صاحب الترجمة أن تيسر، وتاريخ وفاته كذلك، ويذكر شيوخه وتلاميذه حسب الاستطاعة. ويذكر أقوال علماء الجرح والتعديل فيه جرحا او تعديلا،

أو اختلافهم فيه، إلى هنا انتهى شغل المحقق. ومثل هذا العمل لو بقي فيه الانسان مائة سنة، لا يعطيه قطرة من ماء الخبرة في علم الرجال، والخبرة كامنة وراء ذلك كله، لم يشم رائحتها بعد، ولم يذق مرارة تجشم السير إليها ولا التذ بعسيلة وجودها، وصاحب الخبرة من اكتشف ما وراء ذلك من الحقائق، الذي لا يراه من وقف دون اللفظ البارق، وفرق كبير وبون شاسع، بين من وقف عند قول قيل، وحكاه كما قيل وبين من لا يقف عند مجرد قول قاله غيره، إنما يواصل السير قائلا لراحلته، المناخ أمامك حيث يكشف ماوراء ذلك القول، وهو السبب المتواري تحته، وإذا عرف السبب يفحصه فحصا أتقن واحكم من فحص الطبيب لمريضه، فيتأكد من مطابقة هذا الحكم لحال الراوي وعدم مطابقته، هذا هو سر قول الإمام مسلم، للإمام البخاري: دعني أقبل رجلك يا طيب الحديث[1] . وهذا الفحص يبدأ بمقابلة أقوال أئمة الجرح والتعديل، بعضها مع بعض، وهذا العمل يحتاج إلى فقه وفهم لعباراتهم، لأن فيها مها لك، لمن خاض فيها بدون فهم لمغزاها، وفقه بمعناها، وبعد هذا فله ان يصدر حكمه المناسب على الراوي، وهذا الحكم كما ترى ليس تقليدا لقول قاله غيره وإنما هو ثمرة عمله، وهذا معنى قول ابن حجر في مقدمة تقريبه: أحكم على كل شخص منهم بحكم يشمل أصح ما قيل فيه، وأعدل ما وصف به، رأيت بعينك كونه عملا شاقا يحتاج صبرا طويلا وليس الأمر كما تتصوره أنت واتصوره أنا نأخذ قول غيرنا على عواهنه فنضرب به، ما قال به غيرنا، فلنتق الله من التدخل في شيء لا نتقنه، وهذا معنى الاجتهاد في أقوال أئمة الجرح والتعديل، في حكمهم على الراوي، وبقيت المرحلة

---

(١) قال فراس : لفظه فيما أذكر : دعني أقبل رجليك يا أستاذ المحدثين، وياطيب الحديث في علله . أهـ.

الثانية : وهي: منتهى سدرة القاصدين، إلى سماء تنقية أحاديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، مما شابها من الدخن، وأذكر قصتها إن شاء الله بعد ما أتوقف قليلا، من أجل ضرب مثال واحد لما تقدم من فهم عبارات علماء الجرح والتعديل من باب التطبيق العملي لفقه الإمام ابن حجر رحمه الله في هذا الشأن، واين موقف صاحبي التحرير من هذا الفقه، قال شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله في ترجمة أحمد بن عبدالله بن محمد بن عبدالله بن أبي السفر: صدوق يهم إنتهى[1].

قال صاحبا التحرير :بل ضعيف يعتبر به في المتابعات والشواهد، فقد قال فيه النسائي: ليس بالقوي، وقال أبوحاتم: شيخ،و لم يبق سوى توثيق ابن حبان إنتهى. هذا مثال للوقوف عند ظاهر اللفظ بدون فهم مغزاه، فضلا عن تجاوزه إلى ماوراءه من إدراك الحقيقة التي أدركها من له خبرة في هذا الشأن ابن حجر، وقولهما: بل، إبطال لحكم ابن حجر، ودليلهما على بطلان حكمه، وصحة حكمهما، قول النسائي وأبي حاتم، هذا معنى الوقوف عند قول قيل، بدون إدراك فقهه، فرق بين من عرف القول ونقله، وبين من عرفه وفهمه، واستنبط منه حكما ونفع به غيره، وذلك أن النسائي قال: ليس بالقوي، هذه العبارة تحتاج إلى فهم دقيق، لماذا عدل عن القول: ضعيف إلى هذا القول مع أنه أطلق كثيرا لفظ ((ضعيف)) على كثير من الرواة؟ من هنا تعرف أن بين العبارتين فرقا عنده، وإذا تأملت لفظ: ليس بالقوي، لا تفهم منه ما يستلزم إطلاق لفظ: ضعيف، عليه، ولا إطلاق لفظ: ثقة او صدوق عليه وقول أبى حاتم: شيخ، أخف من قول النسائي، وأقرب الى التوثيق، وزد على ما تقدم توثيق ابن حبان، ومن شروط ابن حبان في التوثيق، ان لا يروي حديثا منكرا وهو طلعة في هذا الشأن، فلم

---

(١) التحرير (٦٧/١) .

يجد له حديثا منكرا، ويستنبط من مجموع كلام هؤلاء الأئمة الثلاثة، أنه متوسط الحال، فحكم عليه ابن حجر بحكم وسط يشمل معاني هذه العبارات كلها وهو: صدوق يهم، وصدوق جانب الوثاقة، ويهم، جانب عدم القوة، ومثله يحسن حديثه، إذا لم يخالف و لم يوجد في حديثه ما يستنكر وبهذا الشرط زال ما كنا نخشاه من جانب عدم القوة، فانظر كيف أبطل صاحبا التحرير بلفظة بل، كل هذه المعاني، ورمياها في مهب الرياح، بقولهما: ضعيف يعتبر به، أولا: خالفا بهذا الحكم الأئمة الثلاثة كلهم بهذا التعبير و لم يطلقه واحد منهم، ولا هو مفهوم قولهم، وبهذا صارا مخالفين المنطوق والمفهوم، وثانيا : لم يتأملا لماذا اجتنب النسائي وأبو حاتم التعبير بالضعيف، هل هو من جهل لحاله،أو من عدم الدقة في الحكم، كما هو الحال عند ابن حجر، ولماذا لا يوجهان العتاب إليهما، وثالثا : حكما على الراوي بحكم لا يتناسب مع حاله باتفاق الأئمة الثلاثة، وكل أحكامها في التحرير حسب ما راجعته على هذا الغرار فانتبه له، وبهذا عرفت التفاوت بينهما وبين ابن حجر، وما أحسن قول الشاعر:

فحسبكموا هذا التفاوت بيننا　　وكل إنا بالذي فيه ينضح

وأما المرحلة الثانية التي وعدتك بها فهي : ان من وقف على أقوال الأئمة، وأدرك فقهها واستطاع أن يستنبط الحكم منها فلا يقف عند هذا الحد، وإنما يقول لمطيته: المستراح أمامك، فيحدوها بقول الشاعر:

ياناق سيري عنقا فسيحا　　إلى سليمان فتستريحا

فتنص به إلى الأمام حيث ينظر بعينه مرويات هذا الراوي، وهنا مجمع البحرين، لأئمة هذا الشأن، فإن وجد في بعض مروياته خللا ينظر إلى فوق فصاعدا، فلعله من أحد شيوخه، وينظر إلى تحت فنازلا فلعله من أحد تلامذته، وإذا لم يجد سببا من هنا وهناك حكم عليه بحكم يقتضيه الحال، فيكون بهذا قد حكم بما رأه بعينه، لا بما سمعه

بأذنه فحينئذ لا يبالي وافق حكمه حكم غيره، أو خالف، وإذا رأى المسكين مثلي ومثلك مخالفته لحكم غيره، نقول أخطأ فلان بهذا الحكم، لأن فلانا حكم بخلاف حكمه، ولوسئلنا بأي دليل عرفت صحة حكم هذا وبطلان حكم ذاك، فلا جواب الا إعادة الكلام نفسه، وإذا ترقينا قليلاً نقول: فلا نعلم فيه جرحاً ، وأضرب لك لهذا الجواب مثالاً من كتاب التحرير. قال الحافظ في ترجمة أحمد ابن جناب بن المغيرة المصيصي: صدوق، قال صاحبا التحرير: بل ثقة، فهو شيخ مسلم في الصحيح ، وروى عنه جمع غفير من الثقات منهم أبو داود، ووثقه ابن حبان، وأبو عبدالله الحاكم وقال ابو حاتم وصالح جزرة: صدوق، ولا نعلم فيه جرحاً انتهى(١) .

في هذا الرد على ابن حجر عدة أمور كلها عجائب :

الأولى : محل الشاهد لما ذكرته أنفاً هو قولهما: ولا نعلم فيه جرحاً، عدم علمهما لا يستلزم عدم علم ابن حجر وبمثل هذا لا يبطل حكم ابن حجر، وأيضاً هو لم يقل في هذا الراوي مجروح ولا ذكر ما يدل على جرحه، ومثل هذا الرد يكثر في هذا الكتاب.

الثانية : إستدلا لهما بتوثيق ابن حبان في هذا المكان، مع أنهما لم يقبلا توثيقه في من ضعفاه قبل قليل.(٢) .

الثالثة : ردهما حكم ابن حجر بـ « صدوق » بقولهما:لا نعلم فيه جرحاً، مشعر بأن الصدوق عندهما مجروح، ومثل هذا كثير في هذا الكتاب، وهما لم يذكراه في مصطلحهما الجديد .

---

(١) التحرير (٥٩/١) .

(٢) قال فراس : وهو أحمد بن عبدالله بن محمد بن عبدالله بن أبي السفر . أهـ.

الرابعة : استدلالهما على ردهما على ابن حجر، بقول صالح جزرة وأبي حاتم : صدوق، العبارة التي يحكمان ببطلانهما هي: صدوق،هذا المكان من أعاجب التناقضات، ولا يوجد له مايصححه.(١)

الخامسة : إن ردهما على حكم ابن حجر، يعتبر ردا على أبي حاتم وصالح جزرة، لأنه حكم بما حكما به، والحكم الذي أبطلاه جعلاه حجة لهما، وهذا أيضاً تناقض ظاهر، وكتاب التحرير مشحون بمثل هذا .

---

(١) قال فراس : قلت : وهذا واضح لكل ذى عينين. إ هـ.وقال أبوبكر: إلا أن يقال : إنهما يذكران ما لهما وما عليهما مما وقفا عليه من الكلام فى الراوى . أهـ.

النقد الرابع :

قالا تحت عنوان « النقد الحديثي بين المتقدمين والمتأخرين » :

المرحلة الخامسة : وهي المرحلة التي سادت بين أوساط المشتغلين بهذا العلم ـ على قلتهم ـ في العصور المتأخرة وإلى يوم الناس هذا، وهي التي تعتمد أقوال المتأخرين في نقد الرجال، ولا سيما الأحكام التي صاغها الحافظ ابن حجر في « التقريب » حيث صار دستوراً للمشتغلين في هذا العلم، فيحكمون على أسانيد الأحاديث إستناد إليه، ولا يرجعون ـ في الأغلب الأعم ـ إلى أقوال المتقدمين، و لم يكتفوا بذلك بل راحوا يعتمدون تصحيح أو تضعيف المتأخرين للأحاديث مثل الحاكم والمنذري وابن الصلاح والنووي، والذهبي، وابن كثير، والعراقي وابن حجر وغيرهم، مع أن هؤلاء لم ينهجوا منهج المتقدمين في معرفة حال الراوي من خلال مروياته وإنما اعتمدوا أقوال المتقدمين في نقد الرجال، مع تساهل غير قليل عند بعضهم مثل الحاكم وغيره » انتهى .[١]

قال إدريس عفا الله عنه : هذا المكان أغرب ما رأيته في كتاب التحرير .

أولاً : قولهما : وهي المرحلة التي سادت بين أوساط المشتغلين، إلى قولهما: في نقد الرجال، فيه بحث، لأنني لا أذكر أحدا من المتأخرين خاصة الذين ذكروا هنا له كتاب في علم الرجال حتى يعتمد أوساط المشتغلين أقوالهم، الا ما ذكراه في مقدمة التحرير ممن تناول كتاب المزي بالاختصار، أو الاستدراك، أو التعقيب، وهذه الكتب لم تظهر بعد إلى حيز الوجود، وكتاب المزي نفسه بقي مدة طويلة على شكل المخطوط فكان

---

(١) التحرير (١/٢٤-٢٥) .

الرجوع إليه صعبا مع ندرة وجوده حتى أظهره في الأونة الآخرة على شكل جذاب الدكتور بشار عواد أحد صاحبي التحرير جزاه الله خيرا وإلا كتب الحافظ الذهبي وهي تعتبر تلخيصا لكتب المتقدمين، خاصة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي، ومختصر ابن حجر خاص برجال أصحاب الكتب الستة، وإذا كان الأمر كذلك فأين وجدوا أقوال المتأخرين في نقد الرجال منفصلة عن أقوال المتقدمين .

ثانيا : قولهما ولا سيما الأحكام التي صاغها الحافظ ابن حجر في التقريب ... إلى قولهما : ولا يرجعون في الأغلب الأعم - إلى أقوال المتقدمين .

جوابه أن نقول : كون تقريب التهذيب دستورا لهم، شرف لهم، فمن جعل التقريب دستورا له فلن يضل في هذا العلم إن شاء الله[1] لأن اليد التي صاغته يد خبير في هذا الفن، ولو رجع إلى أصل أصله تهذيب الكمال، لا يجد ما يجده في التقريب من تحرير الأحكام، وأنتما أعرف بذلك من غيركما، ثم التقريب لا يفي بغرضهم لأنه مقيد برجال أصحاب الكتب الستة فلا بد لهم من الرجوع إلى كتب المتقدمين، مع أن من يستفيد بكتب المتقدمين قليلون، لأن الرجال المحكوم عليهم فيها قليلون، ولا بد لهم من الرجوع إلى المتأخرين مرة أخرى، مثل الذهبي وابن حجر، ليروا بماذا حكما عليهم، وعلى سبيل المثال كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم فيه ما يقارب عشرين ألف رجل، وما يقارب ثلث هذا العدد لم يحكم عليهم لا بجرح ولا بتعديل، وكم رأينا من

---

(١) قال فراس : هناك مواضع انتقد فيها الحافظ ابن حجر في تقريبه كما يشير المحدث، الألباني - رحمه الله - في بعض تحريراته، وكذلك نبه الشيخ مقبل حفظه الله على ذلك، فقوله : (فلن يضل في هذا...) على الأعم الأغلب لا سيما أن الحافظ إمام في هذا الشأن، والله أعلم .

طلبة العلم الذين يرجعون إلى التاريخ الكبير للبخاري فيأخذون من قوله في رجل:لا أدري هل سمع من فلان أم لا، ويحكمون على سند فيه هذا الرجل بالانقطاع جزما، مع أنه لم يجزم، وشرط البخاري في الراوي معروف، و لم يوافقه عليه تلميذه، الإمام مسلم، ومذهب مسلم في هذا هو الصحيح[1] وان تعصب كثير من المتأخرين بمجرد القول لمذهب البخاري، مع أنهم بالفعل مع مذهب مسلم، وليس هذا محل تفصيله، هذا وجه لعدم استفادتهم بأقوال المتقدمين أكثر من إستفادتهم بأقوال المتأخرين. وجه آخر: لو رجعوا إلى كتب المتقدمين إما أن يجدوا الراوي محكوما عليه، وإما غير محكوم عليه، وإن وجدوه محكوما عليه، فقد سبقهم إليه المتأخرون فنقلوه إلى كتبهم ربما ببعض الزيادة مما وجدوه فيما لا يستطيع الاطلاع عليه طلبة العلم اليوم، وإن وجدوه غير محكوم عليه، إما يحكمون عليه بمثل ذكره فلان وسكت عنه فماذا نستفيد من هذا الحكم، وإما ان يرجعوا مرة أخرى إلى كتب المتأخرين، فإن وجدوهم حكموا عليه أخذوا بحكمهم فرجع الأمر في نهاية المطاف إلى المتأخرين، وجه أخر: إذا رجعوا إلى كتب المتقدمين يجدون فيها أحيانا أقوالا متضاربة في راو واحد، فلا بد لهم من الرجوع الى المتأخرين خاصة الذهبي، والعسقلاني، ليروا أي قول من هذه الأقوال رجحوا، فيتمسكوا به، ولا يمكنهم الأنفكاك عنه، حتى ولو كان ترجيحهم مرجوحا، وأكبر شاهد لما أقول، الشيخ شعيب الأرنؤوط كاتب هذه الفقرة فقد ضعف أحاديث كثيرة في تعليقه على جامع العلوم والحكم، بسبب شهر بن حوشب الاشعري رحمه الله، تأثرا بما رجحه المتأخرون، وهو مارس هذا العلم طيلة ثلاثين عاما وكيف بطلبة العلم

---

(١) قال فراس : قلت : في تعليق الشيخ الألباني على « نزهة النظر شرح نخبة الفكر » كلام نفيس أن مذهب مسلم في عدم اشتراط اللقي هو الأسد والأصح والله أعلم. أهـ.

الصغار، وشهر بن حوشب أقل ما يقال فيه: صدوق، بدون زيادة الأوهام التي زادها أبن حجر، وأما صاحبا التحرير فعلقا على قول ابن حجر: صدوق كثير الإرسال والأوهام، بقولهما: لو قال: ضعيف يعتبر به، لكان أحسن، وأنا اقول: لوقال: صدوق كثير الإسال فقط[1] بدون زيادة الأوهام، لكان حقا وأتقن، وذلك أن كل ما ضعفه به من ضعفه لا يثبت أمام التحقيق، وأما ماذكروه من قصة الخريطة فقد أبطلها الإمام النووي رحمه الله، واما ما ذكر من الخيانة والسرقة فباطل لا يثبت من قبل إسناده، وأما ما ذكره الجوزجاني من روايته حديث: كنت أخذا بزمام أو بركاب بغلة رسول الله ﷺ أو بهذا المعنى، أنا بعيد العهد من ذلك، فهذا مما لا يضعف به الراوي، بل لهذا الحديث حكمة جليلة ليس هذا محل تفصيلها، والعجب من الذين قبلوا تضعيف الجوزجاني له بسبب هذا الحديث، وأما زيادة الحافظ: الأوهام، فسببه أو بعض أسبابه، على ما يحضرني الآن، وهو مذكور في التهذيب، قالوا: إنه وهم في رواية بعض القراءة التي تخالف القراءة المشهورة، عن أسماء بنت يزيد، وغيرها، مثل قراءة: إنه عمل غير صالح باالفعل الماضي في ((عمل)) ، وكان إمام القراء في عصره، وهذه القراءة صححت عن ابن عباس من غير طريقه، وغيرها كذلك تحقق عدم وهمه فيه، المقصود من هذا كله، رجوع طلبة العلم الى كتب المتقدمين ليس فيه كبير فائدة، الا إذا لم يجدوا من يريدونه في كتب المتأخرين، وعندئذ الضرورة تحكمهم .

ثالثا : قولهما: و لم يكتفوا بذلك بل راحوا يعتمدون تصحيح أو تضعيف المتاخرين للأحاديث مثل الحاكم ... .

---

(١) وقد وثق شهرا الإمام أحمد وابن معين.وقال ايضا :

جوابه أن أقول: تقصد ان من، بـهذا الكـلام، مـن الـذي يسـتطيع إن يتحـرر مـن تصحيح أو تضعيف، المتأخرين، أنا أو أنتما، وقد وجدت الشيخ شعيبا اعتمد على قول هؤلاء المذكورين هنا، في تعليقه على كتاب جـامع العلـوم والحكـم، الا الإمـام النـووي رحمه الله فلم أره بقدر ما تصفحته من الكتاب وابن الصلاح[١] .

لا أعلم أنه يصحح أو يضعف الأحاديث، والرأي المشهور عنه أنه لا يـرى الحكـم على الحديث، ولا أدري لماذا أدمجاه هنا، وأما اعتمـاد الشـيخ شـعيب تصحيـح الحـاكم وموافقة الذهبي له، والهيثمي، وابن حجر فحدث ولا حـرج، وكذلـك كثـيرا تصحيـح البوصـيرى، والمنـذري، والعراقـي، وابـن كثـير، والسـيوطي، وابـن القيـم، وكذلـك التركماني، وإذا كان الشيخ شعيب نفسه اعتمد تصحيح او تضعيف هـؤلاء المتـأخرين، فإلى من وجه هذا الخطاب .

---

(١) قال فراس : أذكر في تعليق بعض المحققين على حديث، (كل أمر ذى بال...) وقد ضعفه، الألباني من جميع طرقه، بل قال: ضعيف جدا، قال ذاك المحقق تحـت الحديـث الـذى ضعفـه الشيخ الألباني : (حسنه ابن الصلاح) علما بـأن الإمـام ابـن الصـلاح لا يـرى التصحيـح والتضعيف في عصره ومن بعده، وقد رد عليه والله أعلم. أهـ.

النقد الخامس :

قالا تحت عنوان (ابن حبان والجرح والتعديل) ((وقد اضطرب الحافظ ابن حجر اظطرابا شديدا في ((التقريب)) في موقفه من توثيق ابن حبان، أوذكره لشخص ما في كتابه الثقات فهو تارة يعتد به، ولا يعتد به تارة أخرى، فقد حكم بجهالة عدد ممن تفرد بالرواية عنهم واحد ووثقهم ابن حبان، وحكم بجهالة حال من روى عنه أثنان ووثقه ابن حبان، في حين أطلق على مثل هذا في مواضع أخرى لفظ مستور، وتوسع في إطلاق لفظ ((مقبول)) على من روى عنه واحد ووثقه ابن حبان، لكنه أطلق اللفظة عينها على من روى عنه اثنان ووثقه ابن حبان...، وفي الوقت نفسه أطلق لفظ ((ثقة)) على من روى عنه واحد فقط ووثقه ابن حبان، ... ويشعر القارئ مع كل هذا في بعض الأحيان ان ابن حجر لا يقيم وزنا البتة لتوثيق ابن حبان، فقد قال في ترجمة عامر بن مصعب من ((التقريب)) : شيخ لأبن جريج لا يعرف...وقد وثقه ابن حبان على عادته... وتدبر بعد ذلك إهماله لتوثيق ابن حبان في عدد من التراجم حينما صرح بتوثيق واحد من الأئمة حسب، فقال: في ترجمة عامر بن عبدة العجلي : وثقه ابن معين، و لم يقل ثقة مع أن العجلي وابن حبان، قد وثقاه أيضا وقال في ترجمة عبدالله بن السائب الكندي: وثقه النسائي، مع أن ابن حبان وابن سعد قد وثقاه في أصل تهذيب الكمال ... وهذا الموقف المضطرب من توثيق ابن حبان والعجلي وابن سعد واضرابهم... لا يمكن إحالته على سبب من الأسباب سوى الابتعاد عن المنهج وخلو الكتاب منه، ومثله مثل مئات التراجم التي لم يحررها تحريرا جيدا، بحيث ضعف ثقات ووثق ضعفاء، وقبل مجاهيل واستعمل عبارات غير دقيقة في المختلف فيهم، مما

سيجد القارئ الباحث في مئات الانتقادات والتعقبات التي أثبتناها في ((تحرير أحكام التقريب)) .

أما القاعدة الصحيحة في الموقف من توثيق ابن حبان فهي كما يلي :

١- ماذكره في كتابه الثقات وتفرد بالرواية عنه واحد ... ولم يوثقه غيره فهو يعد مجهول العين، وهي القاعدة التي سار عليها ابن القطان الفاسي، وشمس الدين الذهبي، ولهما فيها سلف عند الجهابذة، فقد قال علي بن المديني في جري بن كليب السدوسي البصري : مجهول لا أعلم روى عنه غير قتادة ، ...

٢- إذا ذكره ابن حبان وحده في الثقات وروى عنه اثنان، فهو مجهول الحال .

٣- إذا ذكره ابن حبان وحده في ((الثقات)) وروي عنه ثلاثة، فهو مقبول في المتابعات والشواهد .

٤- إذا دكره ابن حبان وحده في ((الثقات)) وروى عنه أربعة فأكثر فهو صدوق حسن الحديث.انتهى[1].

النقد في كل ما تقدم أن نقول :

اولا : مما يظهر من تصرفهما في هذا المكان، أنهما تعبا في البحث، والتنقيب في كتب التراجم مخطوطاتها ومطبوعاتها لعلهما يعثران على مخالفة ابن حجر لأحد من أئمة الجرح والتعديل، فلم يعثرا عليه الا عند ابن حبان في نظرهما، وهذا دليل على أن ابن حجر موفق في كتابه ((التقريب)) ولا يخفى على مثلهما أن مثل هذا الانتقاد، لا

(١) التحرير (٣١/١-٣٤) .

وزن له عند طلبة علم الحديث، لعلمهم أن ابن حبان خالفه كثير من المتأخرين قبله وبعده، إلى يوم صاحبي التحرير، وهما من جملة من يخالفه، ولهذا مئات أمثلة في كتاب التحرير، وتقدم بعضه، وسيأتي بعضه ان شاء الله، بل بعض من اعتمدا على قوله في ردهما على ابن حجر، قال في ترجمة راو تكلم عليه ابن حبان: وأما ابن حبان الخساف المتهور فقال كذا انتهى. ولو وجدا لا بن حجر مثل هذا الكلام على ابن حبان لجعلاه ذنبا لا يغفر، وهذا الكلام الذي فيه إسراف على ابن حبان في مرءى منهما ومسمع فيم يرفعاله رأسا. ولو كانا منصفين في الانتقاد، لا نتقدا كل من خالف ابن حبان، وان كان يستلزمهما.

ثانيا : نعذر صاحبي التحرير، من باب « لعل له عذرا وانت تلوم » لأن الغالب في أوساط الناس اليوم، ان يرى أحدهم إلى غيره كما يرى إلى نفسه، إذا كان منصفا، والا فيرى غيره أقل درجة منه، وهما يريان ابن حجر مقلدا لأقوال قالها غيره، مثلهما، ومن أجل هذا حكما عليه بأنه مضطرب في موقفه مع ابن حبان .

ثالثا : وهما أيضا خالفا ابن حبان في مواضع ووافقاه في مواضع، وحكما عليه بالتساهل وبذكر المجاهيل حيث قالا: « وبقدر ما عرف عن ابن حبان من تساهل في التوثيق وذكره لمجاهيل ... »[1] وقالا: في القاعدة المتقدمة: ما ذكره في كتابه « الثقات » وتفرد بالرواية عنه واحد...فهو يعد مجهول العين... إذا ذكره ابن حبان وحده في « الثقات » وروى عنه أثنان، فهو مجهول الحال .

وابن حجر لم يزد على قاعدتهما الصحيحة قدر قلامة ظفر، ومع ذلك انتقداه بقولهما : وقد اضطرب الحافظ ابن حجر اضطرابا شديدا في التقريب في موقفه من

---

(١) التحرير (١/٣٠) .

توثيق ابن حبان... فقد حكم بجهالة عدد ممن تفرد بالرواية عنهم واحد ووثقهم ابن حبان، وحكم بجهالة حال من روى عنه اثنان ووثقه ابن حبان انتهى. والسؤال هنا : ما الفرق بين ما انتقدا به ابن حجر وبين القاعدة الصحيحة التي ذكراها؟ ولماذا صارا الشيء الواحد، صحيحا عندهما، وباطلا عنده ؟

رابعا : ابن حجر مجتهد كما قدمنا ذلك بالتفصيل، إذا كان الأمر كذلك، فقد يوافق اجتهاده حكم عيره، وقد يخالفه، فلا يتقيد بما يتقيد به المقلد وأما قولهما : وحكم بجهالة حال من روى عنه اثنان ووثقه ابن حبان، في حين اطلق على مثل هذا في مواضع اخرى لفظ ((مستور)) فمن تجاهلها لما قاله ابن حجر في مقدمة ((التقريب)) : (من روى عنه أكثر من واحد و لم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ: مستوراً أو مجهول الحال)[1] وهذا تصريح منه بأن المستور، ومجهول الحال عنده بمعنى واحد، و لم يقيده بتوثيق ابن حبان، وعدم توثيقه، الا أنهما قيداه بتوثيق ابن حبان ليتمكنا من الانتقاد في موقفه معه فاعلم ذلك .

وقولهما : وتوسع في إطلاق لفظ: ((مقبول)) على من روى عنه واحد، ووثقه ابن حبان الخ، فيرده قول ابن حجر في مقدمته: (من ليس له من الحديث الا القليل و لم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ (مقبول حيث يتابع، وإلا فلين الحديث)[2] و لم يقيده بتوثيق ابن حبان وعدم توثيقه، وإنما قيداه بتوثيقه ليتمكنا من الأنقضاض عليه بالانتقاد في موقفه معه بما هو بريء منه .

---

(١) التحرير (٥٢/١) .

(٢) التحرير (٥٢/١) .

وقولهما: وفي الوقت نفسه أطلق لفظة ((ثقـة)) علـى مـن روى عنـه واحـد فقـط ووثقه ابن حبان، إنتقاد في غير محله لأنه لا علاقة لابن حجـر بتوثيـق ابـن حبـان وعـدم توثيقه، وإنما يحكم على الراوي على مـا اقتضـاه حالـه حسـب إجتـهاد، ولا يلتفـت إلى توثيق غيره سواء كان ابن حبان أو ابن معين او ابن الذهـبي، وإنمـا يقيدانـه بتوثيـق ابـن حبان ـ مع أنهما لا يعتدان بتوثيقه ـ لعلة ذكرناها لك فانتبـة وقولهمـا: ويشـعر القـارئ مع كل هذا في بعض الأحيان ان ابن حجر لا يقيم وزناً البتة لتوثيق ابن حبان، فقد قال في ترجمة عامر بن مصعب من ((التقريب)) : شيخ لابن جريح لايعرف... وقـد وثقـه ابن حبان على عادته .

جوابه أن نقول: هذا من عجائب وغرائب ما في التحرير، وممـا ينـدر وقوعـه مـن أمثالهما ممن تحمل الأمانة العلمية، وصرح بأنه وقف نفسه لخدمة العلم وأهله، وذلك :

اولاً : إنهما أغفلا مكانا وتجاوزاه بوضع نقط عليه، فلو ذكـراه لنقـض إنتقادهمـا وأبطله، وأنا أذكر لك نص كلام ابن حجر لتجعله نبراساً في كل انتقاداتهما في كتـاب التحرير، وهو قوله: ((عامر بن مصعب شيخ لابن جريج، لا يعـرف، قرنـه بعمـرو بـن دينار، وقد وثقـه ابـن حبـان علـى عادتـه، مـن الثالثـة))[1] ووضـع عليـه علامـة روايـة البخاري والنسائي له .

قول ابن حجر : قرنه بعمرو بن دينار، علة لقوله: لا يعـرف أي لمـاذا صـار غـير معروف لأن ابن جريح قرنه بغيره و لم يروي عنه بمفرده، وابن جريـج معـروف عندهـم بالتدليس ولا يقبلون تدليسه خاصة تدليســه هنـا يسـمونه بتدليـس العطـف. وهـو غـير

---

(١) التحرير (١٧٤/٢) .

مقبول عندهم و لم تتحقق روايته عنه[1] ومن هنا تعلم أن ابن حجر حكم على هذا الراوي مع ذكر علة الحكم، فلما ذكر الشيخان حكمه بحذف علة الحكم فسد المعنى، وتمكنا من انتقاده فانتقداه ووقوع مثل هذا من أمثالهما غريب جداً، ولعلهما لم يفقها معنى كلام الحافظ الذي ذكرته لك .

ثانياً : أنهما لم ينتقدا الحافظ في مكان ترجمة هذا الراوي في التحرير بل ذكرا ما يؤيد حكمه بقولهما: إنما روى له البخاري والنسائي حديثاً واحداً مقروناً بعمرو بن دينار فهما لم يحتجا به .

ثالثاً : الذي يظهر لي أنهما لم يعرفا أنهما وافقا الحافظ في الحكم على هذا الراوي، وظناً انهما يردان عليه حيث عبرا بـ ((إنما)) التي تقيد قصر الحكم بما ذكراه مما يشعر مغايرة حكمهما لحكمه، وإلا فما كان لذكر هذه الجملة لزوم، وهي بمعنى قول الحافظ: ((لا يعرف قرنه بعمرو بن دينار)) وهذا صريح منه بأن البخاري والنسائي لم يحتجا به بمفرده .

رابعاً : عبارتهما هذه تنص على ان عامراً هذا ضعيف وهذا خلاف توثيق ابن حبان، فصارا ممن لا يقيم وزناً لتوثيق ابن حبان، فلماذا ينتقدان ابن حجر بشيء فعلاه باختيارهما؟ ذكرت هذا هنا لمجرد بيان تناقضهما فقط وإلا فسأتكلم عليه بالتفصيل في الفصل الثالث إن شاء الله وهناك مكانه، قولهما: فقال في ترجمة عامر بن عبدة العجلي : وثقه ابن معين و لم يقل ثقة مع أن العجلي وابن حبان قد وثقاه أيضاً الخ .

---

(١) قال أبو بكر : هذا جيد أن كان ابن جريج قدم عمرو بن دينار على عامر هذا أو عنعن عنهما جميعا أو نحو ذلك، أما لو قال: حدثنا عامر بن مصعب وعمرو بن دينار فهذا مما يعكر عليك يا شيخ إدريس. أهـ.

جوابه أن نقول: قول بعض الأئمة لراو وثقه فلان، او ضعفه فلان يدل على أنه لم يتبين له أمره، وهذا دليل على أنهم لا يحكمون بمجرد تقليد لغيرهم، وإنما يحيلون على غيرهم ويكتفون بقولهم: وثقة فلان او ضعفه براءة للذمة، ومثل هذا تجده كثيرا في كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي، يقول أحيانا وثقه أبي أو أبو زرعة أو احمد، وأحيانا يصدر عليه الحكم بنفسه فيقول: ثقة أو صدوق وهكذا، وبهذا تعرف أن ابن حجر مسبوق بمثل هذا الحكم، وانتقاده بمثل هذا انتقاد لكل الأئمة الذين سبقوه، وفي الوقت نفسه مئنة لعدم فقه صاحبه في علم الجرح والتعديل .

وقولهما : لا يمكن إحالته على سبب من الأسباب سوى الابتعاد عن المنهج وخلو الكتاب منه، ومثله مئات التراجم التي لم يحررها تحريرا جيدا بحيث ضعف ثقات ووثق ضعفاء، وقبل مجاهيل واستعمل عبارات غير دقيقة في المختلف فيهم .انتهى .

جوابه أن نقول : كان بالإمكان إحالته على أحد الأمرين: إما على « لعل وعسى » لعلنا أخطأنا وعسى أن نكون قصرنا في الحكم، فعساهما بلعل وعسى .

وإما على أن الحكم على الرجال اجتهادى، هذا اجتهادنا وذاك اجتهاده وكلنا له أجره الذي يستحقه .

وحكمهما بخلو الكتاب عن المنهج وابتعاده عنه يمس الكتب التي سبقته واختصره منها، لأن الحافظ اختصره من التهذيب الذي هو مختصر من تهذيب الكمال للمزي، وهو مختصر من الكمال لعبد الغني المقدسي، ثم زاد الحافظ في التهذيب ما فات الشيخين عبدالغني والمزي مما استفاده من الأئمة الذين سبقوه في أختصار تهذيب الكمال، والاستدراكات عليه، ثم ضم إليه ما استفاده من كتب المتقدمين، مثل كتاب الجرح والتعديل لابن ابي حاتم، والتاريخ الكبير للدوري الذي نسبه الدكتور احمد نور سيف ليحى بن معين، والتاريخ الكبير للبخاري، ثم اختصر التقريب من التهذيب فصار

خلاصة خلاصة خلاصة الكمال، والانتقاد الموجه إليه يمس تلك الكتب كلها، لأنــه لم يغير منهج من سبقه، لان معنى الاختصار جمع المعاني الكثيرة بألفاظ قليلة، وهذا العمل لا يقوم به إلا الأفذاذ مثل الحافظ ابن حجر، ولهذا ترى كثيراً مــن المختصـرات في هـذا العصر خالية عما ذكرته، تجد فيه إما زيادة في عرضها كالتكرير، وإمــا زيـادة في طولها كا لإطناب، وإما زيادة في وسطها كالحشو، وإما خـزلا في المعنـى وهـو البـتروا لتغيـير، وهذا الأخر هو الذي يصدق على المختصر بأنه خــال عـن المنـهج، وأمـا التقريـب فقـد صنعته يد خبير ماهر في هذه الصناعـة ولا تـرى فيـه عوجـا ولا أمتـا في بابـه[1] نعـم في ((التقريـب)) محاسـن لا توجـد في غـيره مـن كتـب الرجـال مجتمعـة كاجتماعـها فيـه، وهـي : أن الحـافظ طيـب الله ثـراه اسـتطاع بعارضتـه القويـة وخبرتـه العميقـة في علـم الرجال، استخلاص حكم لائق بالراوي، من بين أقوال متضاربة لائمة الجرح والتعديـل في هذا الراوي، وهذه حسنه من حسنات هذا الكتاب، وخلاصة القول فيه: إنه صنعتـه يد متمرسة في الصناعة وبعثته إلى وإليك وإليه مشحوناً بالمحاسن ولكن من أعجوبة تغـير طبائع الانسان، انقلبت المحاسن إلى المساوى و الإحسان إلى عـدوان والله المسـتعان، ولله در الشاعر حيث قال في هذا الشان :

إذا محاسـني اللاتي أدل بـها   كانت ذنوبي فقل لي كيف أعتذر

وقولهما : بحيث ضعف ثقات ووثق ضعفاء، مجرد قول عار عن الدليل و لم يمثلا لـه ولو بمثال واحد حتى ينظر فيه، ومثل هذا الكلام لا يعجز عن التفوه بـه كـل مـن هـب

(١) قال فراس : فى صناعته، ومصمونه وقد وقع فى أوهام يسيرة مما لا يسلم منه البشر، ولكنـه كتاب نفيس ليس له نظير .

ودب، وقولهما: واستعمل عبارات غير دقيقة تقدم جوابه في النقد الثالث، وسيأتي طرف منه في النقد الثامن عند ذكر عباراتهما الدقيقة على زعمهما إن شاء الله.

خامساً : قولهما : أما القاعدة الصحيحة في الموقف من توثيق ابن حبان فهي كما يلي :

١- ما ذكره في كتابه ((الثقات)) وتفرد بالرواية عنه واحد... فهو يعد مجهول العين، وهي القاعده التي سار عليها ابن القطان الفاسي، وشمس الدين الذهبي ولهما فيها سلف عند الجهابذة فقد قال على بن المديني في جري بن كليب السدوسي البصري:مجهول لا أعلم روى عنه غير قتادة... إلى أخر القاعدة الأربعة المتقدمة. وجوابه ان نقول: هذه القاعدة التي سار عليها ابن القطان والذهبي، هي التي سار عليها الحافظ ابن حجر أيضاً في التقريب الذي ينتقد انه، وقد تقدم ما نقلناه من مقدمته قوله:(التاسعة: من لم يرو عنه غير واحد و لم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ: مجهول) يعني مجهول العين، لأن مجهول الحال ذكره في المرتبة السابعة، الا انها لما وصلت الى الحافظ ابن حجر صارت محل انتقاد، ثم إن هذه القاعدة ليست الابن القطان ولا لابن الذهبي، وأول من قال بها على ما أذكر الخطيب البغدادي، ولا أدري لماذا نسباها إلى ابني القطان والذهبي ؟

ولعلهما يذهبان إلى ما ذهب إليه صاحب التأنيب على الخطيب، هذا هو الظاهر من تصرفاتهما والله اعلم .

وقولهما : ولهما فيها سلف، فسلفهما الخطيب البغدادي، ولعل ابن عبدالبر معه، وأما ابن المديني، وأبو حاتم الرازي فليسا سلفا لهما، ولا يعرفان هذا الاصطلاح الجديد، أعني بالجديد، تقسيم المجهول، الى مجهول العين ومجهول الحال، وأما المتقدمون مثل الذهلي وابي حاتم يطلقون لفظ: مجهول على من روى عنه واحد فأكثر بدون تحديد

عدد، وبدون قيد بالعين، ولا بالحال، وعندهم نظرة خاصة تخالف نظرة المتأخرين، ولهذا يطلقون لفظ: مجهول على من يصححون حديثه، وتجد مثل هذا في الجرح والتعديل لأبن أبي حاتم، فيقول : سألت أبي عن فلان، فقال: مجهول، وحديثه صحيح، والمجهول عند المتأخرين، لا يصحح حديثه، وصاحب الرفع والتكميل رحمه الله لعدم تمييزه بين اصطلاح المتقدمين والمتأخرين، أتى باستنباط جديد من الجرح والتعديل لابن ابي حاتم، حيث قال: وأكثر المحدثين اذا قالوا في الراوي: مجهول يريدون غالباً جهالة العين، وأبو حاتم يريدبه جهالة الحال، أوكلاما قريباً من هذا، وأشك في زيادة لفظ: غالباً، في آخر كلامه كما ذكر صاحبا التحرير وكل من جاء بعده يذكر هذا في هذا الموضع، بدون ان ينسبه إليه كما فعل صاحبا التحرير، وذكراه كأنه لهما .

ويخيل إلى أيضاً ان اصله للسخاوي في فتح المغيث والله أعلم - والمقصود من هذا أن الجهالة عند المتقدمين غير الجهالة عند المتأخرين، وأما أبوحاتم الرازي رحمه الله فقد أطلق لفظ الجهالة على من لا أحصيهم لم يروعنهم الاراو واحد، فكيف يقال : يريد به جهالة الوصف والحال، ونادراً اطلقها على من روى عنه خمسة أو اكثر، وبهذا الاصطلاح الجديد ظلموا ابن حبان ورموه بالتساهل لأنه يذكر في الثقات المجاهيل، مع أنه سائر على ماسار عليه الأوائل، كما ذكر ذلك في مقدمة كتابه المجروحين فيما يغلب على ظني حيث ذكر أئمته الذين يتبعهم في هذا الشأن مثل يحى بن سعيد، وابن حنبل وابن معين، وهو لم يأت بالجديد، والذين أتوا بالجديد، ظنوا القديم جديدا وهكذا تنقلب الحقائق، والله المستعان .

وأما القاعدة الصحيحة كما يزعمان التي تقدم ذكرها، فلا أدري من سلفهما فيها، وهي من اختراعهما الجديد، حسب علمي، و لم يقل بها أحد قبلهما، لا ابن القطان الفاسي ولا شمس الدين الذهبي كما أضافاها إليهما، لأنهما زادا قيدا لم يقل به

أحد، وهو اشتراطهما رواية ابن حبان، في كل ما ذكراه، ثم قسما مراتب الرواة تقسيما جديدا لم يسبقا إليه، وهو حصرهما مجهول الحال برواية اثنين فقط، وجعلهما المقبول برواية ثلاثة، والصدوق برواية أربعة فأكثر، والذي روى عنه اثنان فأكثر إذا لم يوثق يقال له: مجهول الحال عند جميع علماء المصطلح، من ابن الصلاح الذي اختصر كتابي الحاكم والخطيب إلى يومنا هذا، الا أن ابن حجر جعل المستور، ومجهول الحال بمعنى واحد، ثم لم يذكرا في قاعدتهما هذه، ولا في منهجهما الذي سنذكره ان شاء الله، موقفهما من الصدوق، والمستور، فقد اضطربا فيهما اضطراباً شديداً، عند ردهما على ابن حجر في الأحكام، والذي ذكراه هنا ((صدوق حسن الحديث)) غير الصدوق عند غيرهما، لأنهما يردان به على قول ابن حجر: صدوق، ويقولان :

صدوق حسن الحديث، كما في ترجمة (١٣٣٦) ، وأما لفظ ((مستور)) فقد وقعا بسببه في فخ وضعاه لابن حجر، فقد تناقضا فيه، وبرهنا على عدم دقتهما في المنهج، وأنهما يحكمان على الراوي بدون تأمل ودراسة متأنية، فقد أطلقا لفظ ((مستور)) على من روى عنه ثلاثة، كما في ترجمة (١٧٨٠) ، وفي قاعدتهما هذه، من روى عنه ثلاثة فهو مقبول، وكذلك أطلقاه على من روى عنه واحد فقط كما في ترجمة (١٨٢٦) وهنا من روى عنه واحد فهو مجهول العين، هذا هو الاضطراب والتناقض، وعدم الدقة في وضع المنهج، وبهذا وبما سيأتي في ذكر منهجهما إن شاء الله اتضح للقراء خلو كتاب التحرير عن المنهج، والذي يظهر لي من جعل مقبول على من روى عنه ثلاثة فقط والله أعلم – من أجل أن يتمكنا من الأنقضاض على ابن حجر، بالرد على من يقول فيه مقبول، موهمين القارئ الغمر، أن المقبول في اصطلاح ابن حجر، كاصطلاحهما الذي تأثربه في مقدمة التحرير، فيلتبس عليه الأمر، والا فيتوجه إليهما بالانتقاد، لأن ردهما على كل من قال فيه ابن حجر: مقبول، ينتقد ان عليه،

لبعد علة ما يردان به، عما يردان عليه، بعد المشرقين، وانظر على سبيل المثال، وليس على سبيل الحصر، الترجمة (١٢٩٤) من التحرير قال ابن حجر: مقبول، فقالا: بل مجهول، تفرد بالرواية عنه عبدالله بن المبارك، وذكره ابن حبان في الثقات. وترجمة (١٣٢٨) قال ابن حجر: مقبول، فقالا : بل مجهول، تفرد بالرواية عنه بسر بن سعيد المدني، و لم يوثقه سوى ابن حبان، وترجمة (١٣٦٢) قال ابن حجر: مقبول، فقالا: بل مجهول، تفرد بالروية عنه رافع بن سلمة الأشجعي، و لم يوثقه سوى ابن حبان .

وكل من قال فيه ابن حجر مقبول، ردا عليه بمثل هذا الرد، فأين مطابقة العلة؟ المقبول في اصطلاح ابن حجر ، لا علاقة له بتفرد الراوي عنه، فأعيد لك قول ابن حجر في المقبول عنده وان تكرر عليك ذلك، لتكون على بصيرة في كل احكامهما في التحرير، وانه التغرير، قال ابن حجر: (من ليس له من الحديث الا القليل، و لم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ: مقبول) .

قد تأكدت أن ابن حجر ربط « المقبول » بقلة حديثه وعدم ثبوت ما يترك حديثه من أجله، و لم يربطه بتقرد الراوي عنه، والرد الصحيح على مثل هذا أن يقولا: بل مجهول لأن له أحاديث كثيرة، و لم يوثقه أحد، أوسوى ابن حبان، ان كان المقام يقتضي ذلك او يقولا: لأنه ليس له حديث، و لم يوثقه سوى ابن حبان، ونحو ذلك، وأما قولهما: تفرد بالرواية عنه فلان، فيصلح ان يكون ردا على « المقبول » في اصطلاحهما، لأنهما اشترطا في المقبول، ان يروي عنه ثلاثة، ويذكره ابن حبان في الثقات وبهذا وبما تقدم، وبما سيأتي إن شاء الله تبين لك ان التحرير تغرير وان دعائمه التناقض والاضطراب .

النقد السادس :

قالا تحت عنوان ((الجرح المردود)) : ((ومن ذلك تضعيف بعض الرواة لدخولهم في عمل السلطان وهو امر غريب لا علاقة له البتة بحفظ الراوي وإتقانه وضبطه وتحريه، وورعه ودينه، فانظر قول ابن حجر في ترجمة حميد بن هلال العدوي، وهو أحد العلماء الثقات المتفق عليهم: ((توقف فيه ابن سيرين لدخوله في عمل السلطان))، فما الفائدة المرجوة من ذكر هذه العبارة في هذا الكتاب المختصر المعتصر، وهو الذي يقول في موضع آخر عن مثل هذا التضعيف: ((ولا أثر لذلك التضعيف مع الصدق والضبط))[1]... ومنه ايضاً التضعيف بسبب الخطأ اليسير، كأن يخطئ الثقة في حديث، أو في بضعة أحاديث، ومعلوم عند العلماء، أن اطلاق لفظ ((ثقة)) على راو من الرواة يعني أن اكثر احاديثه صحيح، ونادراً ما يقع له الخطأ او الوهم او المخالفة، والثقات يقع لهم الوهم، بل لا يكاد ينفك منه عظماء المحدثين الثقات، الأثبات كشعبة والسفيانين، وغيرهم، ولذلك فإن الصاق الوهم، أو الخطأ، او الإغراب في الثقات، أو الصادقين الذين يندر الخطأ عندهم، فيه مجانبة للنهج الأعدل))[2] .

النقد في هذا أن نقول: أولا: إن صاحبي التحرير هداهما الله سبحانه وتعالى، يبحثان بحثاً حثيثاً عن عيب لابن حجر ينتقدانه به، وان لم يجدا بعد بحث طويل، احتلقا له من عندهما فانقضا عليه بالانتقاد، ألا يفكران في عواقب ما يكتبانه، ألا يتأملان في أن القارئ لكتابهما هذا، يرجع إلى ما كتبه ابن حجر، وهو مازال في متناول اليد، وإذا

---

(١) هدى السارى : (٣٨٥) .

(٢) التحرير (٣٨/١-٣٩) .

لم يجد فيه، ما اختلقا عليه، فيسقطان من عينه، وبالتالي يسقط تحريرهما سقوطا أبديا، أو يريدان منفعة عاجلة لعلها تفنى قبل فنائهما، وبالحقيقة كل ما كتباه في تحريرهما عجب، وهذا الموضع أعجب، وذلك أنهما حذفا من أول كلام ابن حجر، الذي فيه التوثيق، وذكرا كلاما ليس له، وإنما حكاه عن غيره، وليس فيه تضعيف أيضا عند من له خبرة بهذا العلم، ثم ذكرا تضعيفا من عندهما حيث قالا: ولا أثر لذلك التضعيف مع الصدق والضبط، وهذا التضعيف ـ قسما بالله ـ لا يؤخذ من منطوق كلام ابن حجر ولا من مفهومه، وهذا نص كلام ابن حجر في هذا الراوي: ((حميد بن هلال العدوي، ابو نصر البصري، ثقة عالم، توقف فيه ابن سيرين لدخوله في عمل السلطان))[1] ، فقل لي بالله اين موضع التضعيف في هذه الجملة، وأخفيا قوله: ((ثقة عالم)) فهل هما وثقاه بأكثر من هذا، وهما يعلمان يقينا أن ابن حجر لم يضعفه بشيء، ولهذا لم يردا عليه بـ ((بل)) كما تعودنا ذلك منهما، لعلمهما أن القارئ يري توثيقه في المكان نفسه، ولكن أخرجاه إلى الخارج حيث لا يرى القارئ يرى، الا ما كتباه، ثم انقضا عليه بالنقد، أليس هذا مما يرفع الثقة عن العلماء من أمثالهما، فأين الأمانة العلمية في النقل أولا، وفي النقد، ثانيا، اللهم غفرا. ثم قول: ما هي الفائدة المرجوة من هذا الانتقاد؟ بما هو برئ منه براءة الذئب من دم ابن يعقوب عليه السلام، وفهمكما من توقف ابن سيرين التضعيف فهم خاطئ، وهو لم يقل: ضعيف، ونسبة ما لم يتكلم به إليه، مما تسألان عنه عندما تنشر الصحائف، ويتسلمها بعضهم باليمين وبعضهم بالشمال، نسأل الله العفو والعافية، واما توقف ابن سيرين رحمه الله فمجرد تورع منه، الورع مما يختص به الشخص نفسه، ولا يقاس عليه، ليكون حكما عاما، ولهذا يقولون

---

(١) التحرير (١/٣٣٠) .

ـ فما أحسن ما قالوا: دائرة الورع أضيق، ودائرة الشرع اوسع، وأما الفائدة المرجوة من ذكر هذه العبارة في هذا الكتاب المختصر المعتصر، التي لم تدركاها مع ممارستكما تحقيق كتب التراحم منذ ثلاثين عاماً، فهي: الأولى: لو اكتفى بقوله: ثقة عالم، بدون ذكر توقف ابن سيرين، لا عترض عليه من يفهم من كلام ابن سيرين تضعيفاً كما فهمتما ذلك، فيقول: ما قيمة توثيق ابن حجر مع تضعيف أمام علماء الجرح والتعديل، وهو من أوائل من اسس هذا العلم، وعلى الأقل يعتذر لحكم ابن حجر بأنه لم يطلع على توقف ابن سيرين كما قلتما في ترجمة (١٩٩٢) رداً على قول ابن حجر : (مقبول : بل صدوق، وثقة يحى بن معين وكأن المصنف ما وقف على هذا التوثيق) وأنتما لم تجزما بعدم إطلاع ابن حجر، وغير كما جزم بمثل هذا، وهو محقق سؤلات ابن جنيد، فقال بعد ماذكر توثيق ابن معين لراو: ابن حجر لم يطلع على سؤلات ابن جنيد، لأنه قال في التقريب في ترجمة هذا الراوي: مقبول، هذه هي الفائدة الأولى لذكر هذه العبارة .

الثانية : كثير من علماء هذا الشأن، يذكرون التوقف بدون ذكر العلة وقل من يذكر العلة، ومن وقف من صغار طلبة العلم على توقف ابن سيرين بدون ذكر العلة، يجرحه بذلك إذا كان يفهم منه التضعيف كما فهمتما ذلك فذكر ابن حجر توقفه مع بيان العلة، وإفاده بتقديم قوله: ثقة عالم، ان هذا التوقف لا علاقة له بالصدق والضبط، وهذه الفائدة وحدها تضرب لها أباط الابل عند المتقدمين الذين يعرفون قيمتها .

الثالثة : ان ذكره هذه العبارة أفادك أنها لا تتنافى مع التوثيق اذ لا علاقة لها بصدق الراوي، وضبطه، كما بينه في هدى الساري، وذكره صاحبا التحري، ظناً منهما أن ابن حجر تناقض .

ثانياً : قولهما: ومنه أيضاً التضعيف بسبب الخطأ اليسير... الخ .

جوابه : أولاً : خطأ الثقة في حديث أو أكثر، لا ينظر فيه من حيث الكم فقط، بل ينظر فيه من حيث الكيف أيضا، والنظر الى الكيفية يختلف من عالم إلى آخر، كما قال الشافعي رحمه الله في رسالته: ومن دلس علينا مرة فقد أبان لنا عورته، أو كلاما قريباً من هذا، إذن إطلاق القول: (ومعلوم عند العلماء) الخ غير صحيح ، ثانياً : قولهما : (ولذلك فإن الصاق الوهم او الخطأ او الإغراب في الثقات، أو الصادقين (الصدق) الذين يندر الخطأ عندهم فيه مجانية للنهج الأعدل) . فيه مجانبة للنهج الأعدل، وذلك لخطورة هذا الحكم على أحاديث النبي ﷺ ، نعم إن الثقة ليس معصوماً من الخطأ، ويقع منه الخطأ، أو الوهم، او المخالفة، أحياناً، وهذا الذي اكتشفوا منه خطأ يسيراً، أو وهما قليلاً، أو مخالفة يسيرة، يقولون فيه: ثقة ربما أخطأ، او ربما أغرب، أو صدوق ربما أخطأ، أوربما أغرب، لبيان هذه الأخطأ اليسيرة، ليفرقوا بينه وبين من لم يجدوا فيه هذه الأخطاء القليلة، فيكتفون بالنسبة لهذا بقولهم: ثقة بدون زيادة، وأنتما رفعتما القيد الذي قيدوا به، فسويتما بينهما، ويقول ابن حجر في التقريب: ثقة ربما أغرب، وتقولان في التحرير: بل ثقة فقط و لم تفكرا في العواقب، وحجبكما عن ذلك حب مخالفتكما لا بن حجر، إذا لم نقول قله خبرتكما في هذا العلم، ومحل خطورة التى لم تفكرا فيها أنكما سويتما بين الثقة، وبين من هو أوثق منه، حيث قلتما لكليهما: ثقة في حين أنهما مختلفان في الوثاقة، وإذا حصل في حديثهما ما ظاهرة التعارض، وإذا لم نتمكن من الجمع بينهما، ومن الحكم بالنسخ على إحدى الروايتين لعدم معرفة المتقدم من المتأخر، كنا نلجأ إلى الترجيح، ومن طرق الترجيح النظر إلى من هو أوثق، ممن هو ثقة من الراويين، فنرجع رواية الأوثق، لوبقيا على حكم ابن حجر، ولكن على حكمكما ما عرفنا أيهما أوثق، فما علينا الا أن نتوقف عن العمل بكلا الحديثين، وبهذا تعطل كثير من السنن، كم وكم عطلتما كثيراً من سنن

سيد المرسلين بمثل هذا الفعل المحدث من حيث لا تشعران، ومن هنا تتجلى دقة ابن حجر وعمق خبرته في هذا الفن .

وخلاصة القول فيما تقدم: أن احتمال وقوع الخطأ أو الوهم، أو المخالفة، على عظماء المحدثين الأثبات، لا يستلزم السكوت عن الخطأ أو الوهم، أو الإغراب المتيقن وقوعه لبعض الثقات، ممن علم ذلك، بادعاء ندرة ذلك وقلته من هؤلاء الثقات، لأن السكوت على مثل هذا، خيانة للأمة، وستر للحق وتسوية بين من هو ثقة ثبت، وبين من ليس كذلك، ولا أعلم في ذلك خلافاً من عصر نشأة علم الجرح والتعديل، إلى عصر صاحبي التحرير .

نعم، لا يضعف حديث ثقة يقع منه الوهم، أو الخطأ، أو المخالفة نادرا، الا إذا خالف من هو أوثق منه، ولا أعلم خلافا في ذلك أيضا، الا ما يذكر عن الخليلي ومن يقول بقوله بالنسبة للحكم على حديثه، فيقولون: حديثه صحيح، وحديث من هو أوثق منه أصح، بأفعل التفضيل، وبالنسبة للعمل كلهم مجمعون على أنه لا يعمل الا بحديث من هو أوثق، من باب تقديم الأصح على الصحيح، عند من لا يرى ضعفه، وكيف يخفى مثل هذا على من شغل أكثر أوقاته في حياته، في مطالعة الكتب الحديثة، ولو خفي مثل هذا على مثلي لكان له مندوحة للاعتذار .

النقد السابع

وقالا تحت عنوان ((اختلاف مدلولات الألفاظ عند أهل الجرح والتعديل)) قول البخاري في الراوي : سكتوا عنه، يعني أنه متروك، وقوله : فيه نظر، يطلقها في من هو أسوأ حلا من الضعيف ، وعبارة: مقارب الحديث، للحسن الحديث، وقد صرح بأن من قال فيه : منكر الحديث، لا تحل الرواية عنه .

وكان عبدالرحمن بن مهدي يستعمل لفظة: الصدوق: للثقات الذين هم دون الأثبات، فقد قيل له: أبو خلدة (خالد بن دينار التميمي) ثقه ؟ فقال: كان صدوقا، وكان مأمونا، الثقة سفيان وشعبة، وأبو خلدة هذا مجمع على توثيقه، كما بيناه في تحرير أحكام ((التقريب)) ، ومع ذلك قال ابن حجر في التقريب : صدوق، لعدم إدراكه لمدلول هذا اللفظ عند ابن مهدي كما يظهر .

وقول ابن معين في الرواي : ليس بشيء، يعني أن أحاديثه قليلة أحيانا، ويعني تضعيف الراوي وسقوطه أحيانا، وقوله في الراوي: لا بأس به أو ليس به بأس، فهو ثقة عنده، وقول الإمام أحمد فى الراوى : منكر يطلقها على الثقة الذي يغرب على أقرانه الحديث، أي يتفرد وإن لم يخالف، عرف ذلك بالاستقراء من حاله،... فقد عرفنا بالأستقراء أنه - يعني أبا حاتم - يطلق لفظة ((صدوق)) على شيوخه الثقات الذين ارتضاهم وروي عنهم، ويريد بها ((ثقة)) وإنما استعمل هذه اللفظة، كما يبدو تواضعا، و لم يتنبه الحافظ ابن حجر إلى هذه المسألة، ولا أحد ممن جاء بعده... أما الحافظ ابن حجر، فقد حاول في مقدمة التقريب أن يجعلهم اثنى عشر صنفا، و لم يبين غايته الواضحة من هذا التصنيف، وماذا تعد مرتبة حديث كل واحد منهم، فضلا عن اضطرابه اضطرابا شديدا في هذه الألفاظ، وعدم التزامه الدقة، فتارة يطلق لفظه

((صدوق)) على من هو ثقة، وتارة يطلقها على من هو حسن الحديث، وتارة يطلقها على من هو دون ذلك، أما قوله : ((صدوق يهم)) ، او ((صدوق يخطئ)) ونحوها، فهي عبارات غالبا ما يطلقها على المختلف فيهم، من غير دراسة وتدبر لأقوال أئمة الجرح والتعديل، أو دراسة لحديث الراوي))[١]

النقد في هذا أن نقول :

أولا : تفسير قول البخاري: سكتوا عنه، بالمتروك، للإمام الذهبي رحمه الله وتتبعت ذلك أنا بنفسي فوجدت كثيرا من أئمة الجرح والتعديل أطلقوا لفظ : ((متروك)) على من قال فيه: سكتوا عنه، في الغالب، ووجدت بعضهم خالفه في النادر القليل، وممن خالفه في ذلك، أو في من قال فيه: فيه نظر، ابن حجر، تقريبا في ((التقريب)) ثم عبارة ((سكتوا عنه)) ليست للبخاري وحده، كما يظنون، وقد أطلقها أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان نادرا، وهما من نظراء البخاري، وبناء على ما تقدم، لا يقال على كل من أطلق عليه البخاري لفظ: سكتوا عنه، أنه متروك، على الإطلاق، لا بد من التأكد بالرجوع إلى أئمة الأخرين، وبالنظر إلى حديثه، وكذلك تفسير قول البخاري : وفيه نظر، بالضعف الشديد، للذهبي، وقد خالفه في هذا غيره، حيث وثق من قال فيه : ((فيه نظر)) ولهذا لا ينبغي الأخذ به على إطلاقه .

ثانيا : قولهما : وكان عبدالرحمن بن مهدي يستعمل لفظة ((الصدوق)) الخ .

جوابه قد تقدم في النقد الثالث عند ترتيب ابن حجر مراتب الرواة، وذكرنا أن كلام ابن مهدي هذا هو من مصادر ابن حجر في ترتيب الرواة، لأن عبدالرحمن

---

(١) التحرير (٤١/١، ٤٣، ٤٤) .

يعتبرونه من أعدل الحكام على الرواة، استدلا لا بقول على ابن المديني: ((إذا اختلف عبدالرحمن ويحي بن سعيد، أخذ بقول عبدالرحمن)) ، وهنا أتكلم بما يقتضيه المقام فأقول : أولا : بين ابن حجر مراده بـ((الصدوق)) بيانا شافيا واضحا كوضوح الشمس في رائعة النهار، حينما رتب مراتب الرواة كما تقدم، وجعل الثقات على ثلاث درجات، الأولى : من أكد مدحه كأوثق الناس، والثانية : من أفرد بصفة، كثقة، أو متقن، أو ثبت، وهذه الأوصاف الثلاثة (ثقة، متقن، ثبت) عند ابن حجر بمعنى واحد والثانية : من نزل قليلا عن الدرجة الثانية، فهو الصدوق، ومن هذا البيان تعرف أن الصدوق عند ابن حجر ثقة، الا أنه نزلت درجته قليلا عن درجة الثقة المتقن الثبت، دعنا عن معرفة مراد الناس، ومرادهم غيب لا يعلمه إلا الله، ونحن نؤاخذ الشخص بما أراده هو إذا أخبرنا بمراده، وابن حجر بين لنا مراده بالصدوق فينبغي أن يقتصر الانتقاد فيما بينه ان وجد فيه ما ينتقد، ولو كان عندهما دقة في النظر وإدراك لمدلول الألفاظ، بل منطوقه لما دخلا في ثبج مثل هذا البحر الذي لا يحسنان سباحته .

ثانيا : ابن حجر أسعد منهما بإدراك مدلول لفظ عبدالرحمن، لأنه عبر بما عبر به عبدالرحمن بدون تغيير ولا تبديل، وانتقاده يستلزم انتقاد عبدالرحمن نفسه عند جميع النظار، ولو تأملا قليلا لأدركا أنهما أولى بأن يتوجه النقد إليهما لأنهما غيرا عبارة عبدالرحمن ((صدوق)) إلى عبارة أخرى ((ثقة)) وهل يدرك قراء كتاب التحرير من قولهما : ((ثقة)) أنه مدلول قول عبدالرحمن: ((صدوق)) ؟ أو كلما يقولان: ثقة يضيفان إليه لفظ: ((يعني صدوق عند عبدالرحمن)) ؟ أليس تعبير ابن حجر أحضر، وأنفع وأنسب لمدلول لفظ عبدالرحمن بل لمنطوقه، ثالثا : ما الذي أدراهما أن ابن حجر لا يريد بالصدوق ما يريده عبدالرحمن حتى يتهمانه بعدم إدراك مدلول لفظه، وهل علما ذلك من منطوق كلام ابن حجر أومن مفهومه ؟ وهذا كله على فرض ان ابن

حجر لم يبين مراده بالصدوق كما يزعمان ذلك، وإلا فقد وضح مراده به كما تقدم بما لا يختلف مع منطوق لفظ عبدالرحمن فضلا عن مدلوله .

رابعا : قولهما : ((كما يظهر)) غير ظاهر، لأن محل الظهور منطوق اللفظ عند جميع العقلاء، فأين ذلك اللفظ الذي ظهر لهما منه ماظهر؟ .

خامسا : ما الذي أدراهما أن عبدالرحمن يريد بقوله: صدوق، أنه ثقة، وكل ما استدلا به في التحرير : أن غير عبدالرحمن وثقه، والاستدلال بمثل هذا أوهن من بيت العنكبوت، لأن الحكم على الرواة اجتهادي، هذا له اجتهاده، وذاك له إجتهاده الخاص به .

سادسا : لوكان لهما ذوق لإدراك مدلول الألفاظ لأدركا ذلك من لفظ عبدالرحمن: ((وكان مأمونا)) بعد قوله : ((كان صدوقا)) لأن المأمون في الرواية ثقة بدون خلاف أعلمه، وهذا المدلول موجود عند ابن حجر، حيث جعل مرتبة الصدوق، بين مرتبة الثقة المقيد بالإتقان، وبين مرتبة الصدوق المقيد بنوع من الجرح كصدوق يهم، وهذا مدلول قول عبدالرحمن : وكان مأمونا، وأما ادعاء لفظ : صدوق يدل على ثقة عند عبدالرحمن فيحتاج إلى الدليل ودون اثباته خرط القتاد .

وقول ابن معين في الراوي: ليس بشيئ مريدا به أحاديثه قليلة، قاله ابن، القطان الفاسي وقول الإمام احمد في الراوي: منكر، مريدا به التفرد قاله ابن حجر، لماذا لا ينسبان هذا الأستقراء إلى صاحبه؟ وقولهما: قد عرفنا بالأستقراء أنه ـ يعني أبا حاتم ـ يطلق لفظة ((صدوق)) الخ. جوابه ان نقول : اولا : هذا الاستقراء لا يعرفه علماء الميزان، لأن الاستقراء عندهم تتبع الجزئيات للحكم على الكليات، ولفظ: صدوق جزء

واحد، فلا يدعى فيه التتبع، وما هذا سبيله فلا يسمى استقراء عند علماء الميزان[1]، وقد يقولان: وجدنا بتتبع كل من يطلق عليه ابو حاتم لفظ: صدوق، يطلق عليه غيره لفظ: ثقة، نقول لهما: الحكم على الراوي إجتهادي، يختلف من شخص إلى آخر، من أين نعرف أن اجتهاد أبي حاتم موافق لاجتهاد غيره وادعاء هذا أصعب من ادعاء الاستقراء، ومن هنا تعرف بطلان هذا الاستقراء، وإذا بطل الاستقراء بطل قولهما: أبو حاتم يريد بقوله: صدوق، ثقة، والمراد غيب لا يعلمه إلا الله، وابو حاتم يطلق لفظ: صدوق، على شيوخه وعلى غير شيوخه، كما يطلق لفظ: ثقة على شيوخة وعلى غير شيوخه، وإنما صاحبا التحرير توهما من اطلاق المتأخرين لفظ ثقة على من يطلق عليه أبو حاتم لفظ صدوق، أن أبا حاتم يريد بالصدوق ثقة، و لم ينتبها لسر ذلك وهو: أنهم جعلوا أبا حاتم من المتشددين ويقولون: اذا وثق المتشدد فعض عليه بالنواجذ، لأنه شحيح بالتوثيق، وقل ما يطلق لفظ ثقة على راو، وإذا قال مثل هذا: فلان صدوق، فيعتبرونه كقول المعتدل: ثقة، ولهذا كثير من المتأخرين يطلقون لفظ ثقة على من يطلق عليه المتشدد لفظ: صدوق، ومنهم ابن حجر، يطلق لفظ: ثقة على من أطلق عليه أبو حاتم، لفظ: صدوق، الا أنه ليس بالاستمرار، لأنه مجتهد في هذا الشأن .

ثانيا : قولكما : وانما استعمل هذه اللفظة كما يبدو تواضعا هذا عجب من بدوكما، من أين بدى لكما ذلك، وهل يتواضع التلميذ بتنزيل شيخه عن منزلته اللائقة

---

(١) قال أبو بكر : هما تتبعا شيوخ أبي حاتم الثقات فوجدوه يطلق عليهم صدوق، ألا يطلق على هذا استقراء، فإن كان الجواب نعم فيكتفى لنقض هذا بأن من شيوخه من وصفه بثقة إهـ. قال إدريس: هذا معنى ما استدركته بقولي: وقد يقولان الخ لأن كون شيوخه ثقات ما عرف الا من جهة غيره .

به؟ والتواضع المعروف عند جميع الناس، تواضع الشخص في نفسه، وأما تواضعه نيابة عن غيره، فلا عهد لنا به .

رابعا : قولهما : و لم ينتبه الحافظ ابن حجر الى هذه المسألة، ولا أحد ممن جاء بعده، ان كان الضمير في بعده يرجع الى ابن حجر بإعتباره أقرب مذكور فمن الذي انتبه لهذه المسألة قبله ؟ وان كان الضمير يرجع الى أبي حاتم، بإعتباره المحدث عنه، فلماذا خصصتما ابن حجر وحده بعدم الانتباه، وقولهما: و لم يبين غايته الواضحة من هذا التصنيف، وماذا تعد مرتبة حديث كل واحد منهم الخ .

جوابه أن نقول : قد ذكرنا للقراء مرارا وتكرارا غايته الواضحة، فماذا يفعل ابن حجر أكثر مما فعله من التوضيح، ومن لم يفهم بعد هذا واستغلق عليه الأمر، فأعظم الله أجره واحسن عزاءه، فليتهم نفسه، واليختبر ذكاءه .

وقولهما : وماذا تعد مرتبة حديث كل واحد منهم اقول: لو نقل إلى هذا القول من أمثال هذين الشيخين شخص أخر لما صدقته ولو قرأت كتاب التحرير بعد موتهما لقلت أنه موضوع عليهما ولكن ظهر الكتاب في حياتهما، ومضى عليه عدة سنوات تكفى للأطلاع عليه، والبراءة منه، لو كان نسب إليهما افتراء، لأن معرفة درجة حديث من قيل فيه : اوثق الناس، أوثقة لا يعجز عنه صغار طلبة علم الحديث، فضلا عن كبارهم، والصدوق عند ابن حجر، من جملة الثقة كما تقدم بيانه، ومن قيل فيه: صدوق سيء الحفظ، أوله أوهام الى آخر ما ذكره ابن حجر، فدائر حديثه بين الضعف والحسن، فلا يجزم بأحدهما، وإذا جاء من طريق أخر مثله أو أحسن منه حالا، تحسن[1] هذا كله معروف عند طلبة العلم الصغار في عصرنا الذي نعيش فيه، فضلا عن عصر

---

(١) قال فراس : أي حسنا لغيره. أهـ.

ابن حجر، وهو ألف كتابه مناسبا لمن في عصره، لا يعلم أن مثل صاحبي التحرير سيأتي بعد مئات السنين، وكل ما تقدم بالنسبة للصغار، وأما كبار أهل العلم، فيحكمون أحيانا بصحة من قيل فيه: صدوق سيئ الحفظ، أو يخطئ، بدون متابع له، لما ينقدح في أنفسهم من صدق هذا الراوي، لملازمتهم أحاديث النبي ﷺ وآله وسلم مدة طويلة من حياتهم، بحيث أكسبتهم خبرة خاصة بهم، ويستغربه مثلى ومثل صاحبي التحرير، وكم رأينا في عصرنا هذا، ممن يدعي معرفة علم الحديث، يتسرع بالرد على بعض من له خبرة في هذا الشأن، بادعاء أنه صحح حديث، من قيل فيه: صدوق سيئ الحفظ، أوله أوهام أو يخطئ، أو بادعاء انه ضعف حديث رجال سنده كلهم ثقات، ولا يدري هذا المسكين إلى يومه هذا أن في الصحيحين من قيل فيه: صدوق سيئ الحفظ، أو يخطئ، أو يهم وأما بالنسبة لمن قيل فيه: واهي الحديث أو ساقط، أو اتهم بالكذب، أو كذاب، فلا يعجز عن معرفة درجة حديثه، أصغر طلبة علم الحديث، فماذا بقي مما يبين لصاحبي، التحرير وأمثالهما، فننتظر الجواب من الشيخين عند إعادة طبع التحرير، وإلى هذا الحين، فالزموا التقريب، واطرحوا الريب المسمى بالتحرير .

وأما قولهما : فهي عبارات غالبا ما يطلقها على المختلف فيهم، من غير دراسة وتدبر لأقوال أئمة الجرح والتعديل، أودراسة لحديث الراوي، فمن أعاجيب تغير الزمان، وتبدل طبائع الإنسان، رحم الله الإمام الذهبي، مر على قديما ان احد الأئمة الكبار، تكلم على علي بن المديني، بأقل مما تكلم به صاحبا التحرير على ابن حجر، فقال: أما لك عقل يافلان، أما تعقل ما يخرج من رأسك، أما تعقل على من تتكلم؟ وأنا أقول للشيخين الفاضلين : أما لكما عقل؟ ألا تدريان على من تتكلمان؟ على حافظ الدنيا في عصره، بشهادة كل من عاصره من كبار أهل العلم، إما بلسان مقاله أو لسان حاله، من أصدقائه، وممن يعاديه، و لم يأت بعده مثله أو يقاربه في هذا الشأن إلى

يومنا هذا حتى ادعى صاحبا التحرير بلسان تحريرهما، أنهما تفوقا عليه، الا أنهما لم بقيمابينة على ذلك والدعاوى ما لم تقيموا عليها. بينات أبناؤها أدعياء .

ألا تستحيان عندما تتكلمان على ابن حجر بمثل هذا الكلام، كأن أحدهما يتكلم على صاحبه الذي عرف مدخله، ومخرجه، وسفره، وحضره، وليله ونهاره، فخبر منشطه ومكرهه، وأما ابن حجر فقد ذهب إلى ما قدم إليه ما قدمه منذ مئات السنين، فكيف عرفتما عدم تدبره لأقوال أئمة الجرح والتعديل، وعدم دراسته لحديث الراوي، وهل عند كما من الأدوات التي تؤهلكما لمعرفة هذه الأمور الدقيقة أكثر دقة من الشعر، ومؤلفات ابن حجر شاهدة على دراسته وتدبره لأقوال أئمة الجرح والتعديل، ودراسته لحديث الراوي، خاصة تقريب التهذيب، وفتح الباري، الذي قيل عنه : (لا هجرة بعد الفتح)[1] أما رأيتما كيف يغر بل الأحاديث من المسانيد، والمعاجم، والأجزاء، والفوائد، وغيرها من الكتب التي لم تطلعا عليها إلى يومكما هذا، ويحكم عليها، أبعد هذا تتهمانه بأنه لم يدرس حديث الراوي، و لم يتدبر أقوال أئمة الجرح والتعديل، هل أنتما تدبرتما أقولهم، ودرستما حديث الراوي؟!!!

---

(١) قال فراس: ينسب هذا القول إلى الشوكاني . أهـ.

النقد الثامن :

قالا تحت عنوان عملنا في الكتاب: ((التحقيق في الرتبة التي انتهى إليها الحافظ ابن حجر في حق كل راو، فإذا وافقناه في حكمه لم نعلق على الترجمة بشيء، وان خالفناه، بينا الحكم الذي ارتأيناه مدعما بالأدلة، بعبارة وجيزة وافية، وألحقناه في المتن مسبوقا بدائرة مطموسة بالسواد... لقد قمنا بدراسة وافية لكل ترجمة من تراجم التقريب، استنادا إلى أقوال أئمة الجرح والتعديل التي ذكرها المزي في تهذيب الكمال، والزيادات الكثيرة التي استدركت عليه عند تحقيقه.....لقد اجتهدنا في المختلف فيهم، فدرسنا ما أثر عن الأئمة في حقهم من جرح أو تعديل، ووازنا بين تلك الأقوال، واطلعنا في بعض الأحيان على مروياتهم، إن كانت قليلة، ثم أصدرنا الحكم الخاص بهم تعديلا او تضعيفا، وهؤلاء منهم من هو في نظرنا صدوق حسن الحديث، ومنهم من هو ضعيف ضعفا خفيفا، عبرنا عنه بقولنا: ضعيف يعتبر به، يعني في المتابعات والشواهد، ويندرج في هذا النوع من الضعيف من وصفه الأئمة بما يأتي :

أ - لين الحديث .

ب - سيئ الحفظ .

ت - ليس بالقوي .

ث - يكتب حديثه وان كان فيه ضعف .

ج - ويعتبر به .

ز- ومنه قول ابن حجر في التقريب : مقبول، وما بقي من قوله: صدوق يهم، و لم نعلق عليه، فهو من هذه البابه[١]... واتخذنا قاعدة في أن من وصفه أحد الأئمة بالإغراب ثبتنا ذلك... فإن المؤلف قد اضطرب في ذلك، لاسيما في أقوال ابن حبان، وهو من أكثر المعنيين بتثبيت حالة الإغراب على أننا لم نعتد بكل ما قال فيه ابن حبان وتابعه المؤلف عليه: ربما أغرب، لأن ربما تفيد التقليل، وكل ثقة أو صدوق لا يعرى عن ذلك... لقد حاولنا إيجاد مصطلحات موحدة في ((التحرير)) تشير إلى درجة الإسناد عند التفرد والمتابعة .

أ ـ فمن قلنا فيه: ثقة، فحديثه صحيح في الجملة الا ما توهم فيه أو شذ .. .

ب- ومن قلنا فيه : ((صدوق)) أو ((حسن الحديث)) فحديثه حسن لذاته، فإن توبع، صار حديثه صحيحا لغيره... لقد كان عملنا يعتمد في جملته على أقوال من تقدمنا من أهل العلم وتمحيص أرائهم والموازنة بينها، وإختيار ما هو الصواب منها .

فأحكامنا هذه التي توصلنا إليها تعد من الأحكام الإجتهادية التي يغلب على الظن صحتها، وهي خاضعة للنقد، ويمكن أن يقع فيها خطأ ككل الأمور الاجتهادية... أما الطريقة المثلى التي تنتهي بنا إلى اليقين في هذا المطلب، فهي استقراء مرويات كل راو استقراء تاما، والحكم عليه بمقتضى مروياته، ونحن وان حاولنا تحقيقه هنا أو هناك، فهو أمر عسر المنال بالنسبة إلينا الآن ... ولا يظن ظان بأننا في مخالفتنا واحدا من أبرز علماء الحديث في عصره، قد قمنا ببدع من العمل لم نسبق إليه، ففي تاريخ السلف الصالح من أئمة الجرح والتعديل، الأسوة في ذلك، فقد اختلفوا في توثيق الرجال

---

(١) التحرير (١/٤٥-٤٦) .

وتضعيفهم بحسب ما تبين لهم وأدى إليه إجتهادهم ... ورد بعضهم على بعض وغلطوهم، و لم يثلم أحد بسبب ذلك)) انتهى محل الغرض منه[١] .

النقد في ذلك ان نقول: أولا : إذا كان ابن حجر بهذه الحالة من الاضطراب وعدم الدقة، والتدبر، وعدم دراسة حديث الراوي، وأنتما قمتما بدراسة وافية إلى أخر ما ذكرتما لماذا ما ألفتما كتابا مستقلا حافلا في هذا الفن؟ وما الذي ألجأكما الى مزج أحكامكما بأحكام ابن حجر؟ فشوهتما كتاب التقريب، تشويها لا يبقى له أثرا يذكر، ولا يذر .

ثانيا : هذا المكان بداية ذكر منهجهما، وبدآه بالتناقض، فقولهما: ارتأينا، يفيد إثبات الحكم بالرأي، وقولهما: مدعما بالأدلة يفيد إثبات الحكم بالأدلة، الحكم الثابت بالأدلة، لا يقال له حكم ثابت بالرأي، أين تناقض ابن حجر من هذا التناقض، لمن عرف مكان تناقض ابن حجر، أنا والله إلى الآن لم أجده، لأنهما يذكران تناقضه فقط، ولا يشيران ولو بأدنى إشارة إلى مكان تناقضه، كما أريتك مكان تناقضهما، ووقفتك عنده، وأنا لم أر حكما أثبتاه بدليل واحد في كتاب التحرير على الإطلاق، فضلا عن اثباتهما بالأدلة والذي احب أن أنبهك عليه، أن الدليل في هذا المكان واحد لا ثاني له، وهو تتبع مرويات الراوى، واستقصاؤها، كما فعل ابن عدي، وابن حبان، والعقيلي، وغيرهم من أئمة هذا الشأن، فيدركان من خلال هذه الدراسة الدقيقة العميقة، عدم صحة حكم ابن حجر أو صحته، وعندئذ اما يوافقانه أو يخالفانه، على علم وبصيرة، لا أحد من البشر ينكر عليهما هذا الفعل الجبار، والدليل من هذا النوع لا وجود له في التحرير، وقولهما هنا: بعبارة وجيزة وافية، مقابلة لقول ابن حجر في مقدمة

(١) التحرير (١/٤٨) .

((التقريب)) بألخص عبارة، وأخلص إشارة، ومثل هذا العمل في مثل هذا المقام الذي اختلف فيه أئمة، الجرح والتعديل في التعبير، لا يقوم به إلا الافذاذ مثل ابن حجر، فسترى إن شاء الله عبارتهما الوجيزة الوافية، فانتظرها بصبر جميل، وحينئذ إما تصدقني وإما تكذبني .

ثالثا : قولهما: لقد قمنا بدراسة وافية لكل ترجمة من تراجم ((التقريب)) إستنادا إلى أقوال أئمة الجرح والتعديل. نص صريح منهما أنه ليس لهما دليل إلا الأستناد على أقوال غيرهما، ولوكان عندهما دليل من نوع الدليل الذي ذكرته لك، لذكراه هنا، لأنه مكانه المناسب لذكره، وأما النظر في أقوال أئمة الجرح والتعديل المجتمعة في بطون الكتب، ثم اختيار قول أو قولين حسب ما يطيب لي فلا أعجز أن أقوم به أنا ولا أنت، ولا هو ولكن لا حقا لنا أن نحكم .

حازمين على بطلان ما حكم به أحد العلماء الجهابذة، بهذا القول الذي اخترناه من بين تلك الأقوال المتضاربة، إلا إذا عجزنا عن معرفة قدرنا واستحمقنا .

رابعا : قولهما : لقد اجتهدنا في المختلف فيهم إلى قولهما: عبرنا عنه بقولنا : ضعيف يعتبربه،... ويندرج في هذا النوع: لين الحديث، سيئ الحفظ، ليس بالقوي الخ.

هذا المكان هو الذي وعدتك به لترى عبارتهما الوجيزة الوافية التي أتيا بها، لتقوم مقام عبارة ابن حجر المضطربة، غير المحدودة، في المختلف فيهم .

وهذه العبارة الوجيزة الوافية، عند صاحبي التحرير هي ((ضعيف يعتبر به)) وهذه العبارة، جمعت في طيها، بنص صاحبي التحرير : من قيل فيه: لين الحديث، ليس بالقوي، صدوق سيئ الحفظ، أو يخطئ، أو يهم إلى أخر ما ذكره ابن حجر من الألفاظ المختلفة، و لم تعجب هذه الألفاظ المختلفة صاحبي التحرير، فجمعاها بلفظه واحدة، وهي: ((ضعيف يعتبر به)) نعم هذه عبارة موجزه، من حيث اللغظ، ولكنها

ليست موجزة من حيث المعنى، والإيجاز عند علماء البلاغة أن تعبر بألفاظ قليلة تحمل معاني كثيرة، وتعبير الشيخين بـ ((ضعيف يعتبربه)) مخل بالمعنى، بل مضيع لجهود أئمة الجرح والتعديل وظلم للراوي، وتضييع لكثير من سنن النبي ﷺ ، ومتعب جدا للباحث الفطن، ومعجز لغير الفطن، وهذه المحذورات كلها موجودة في هذه العبارات، ولكن صاحبا التحرير ينظران إلى الألفاظ، ولا يلتفتان إلى ماوراءها ، ومن أجل هذا انتقدا ابن حجر لأنه وقف وراء الألفاظ، ويطالبانه في التحرير أن يقف معهما، والا فيحكم عليه بالاضطراب. والتناقض، وعدم الدقة، وعدم الدراسة المتأنية، وعدم إدراك مدلول ألفاظ علماء الجرح والتعديل .

وإليك تفصيل ماتقدم من محذورات هذه العبارة، وبيان ذلك: أن أئمة الجرح والتعديل لم يطلقوا على الراوى تلك العبارات المختلفة التى ذكرها ابن حجر، إلا بعد تعب شديد، وجهد جهيد، بغربلة مروياته، واستقصائها، فوجدوا فيها ما وافق فيه الثقات وما خالف فيه الثقات، فوصفوه بما يتلاءم مع مروياته، كقولهم: ليس بالقوي، وهذه العبارة لا تعني التضعيف فقط ولا التوثيق وحده، وإنما حاله دائرة بين الضعف والوثاقة، ومثل هذا ينظر في حديثه، فما وافق فيه الثقات يحتج به، وما خالف فيه الثقات لا يحتج به، ومن عجز عن هذا فيحتج به بالمتابعة، فهم لم يعدلوا من قولهم ضعيف إلى قولهم : ليس بالقوي الا لهذا المعنى،وكذلك قولهم: لين الحديث أو في حديثة ضعف قريب من الأول، يعني ضعفه خفيف، لأن في حديثه مخالفة لماروواه الثقات، وإذا كثر ذلك فيكون وصفا لا زماله، فيقال له: ضعيف، وأما مثل قولهم : صدوق سيئ الحفظ، او صدوق له أوهام، مما يعبر به ابن حجر، فأوضح مما تقدم، بمعنى أن له أحاديث حسان، وأحاديث ضعيفة، فمن عنده مقدرة على التمييز، فيصحح أو يحسن حديثة بدون متابع له، وهذا سر وجود مثل هذا في الصحيحين، ومن

لا مقدرة له على التمييز مثلي ومثل صاحبي التحرير، فيحسن حديثه بالمتابعة، وكل هذا نسفته عبارة صاحبي التحرير، وقد يقول قائل: قولهما: يعتبر به، يقوم مقام جانب الوثاقة من تعبيرات الأئمة المتقدمة نقول له: كلا، لأن عبارات الأئمة المختلفة التي سمعتها، جعلت الرواة على مراتب مختلفة، بعضهم أشد ضعفا وبعضهم أخف ضعفا، وبعضهم أقوى وثاقة، وبعضهم أخف وثاقه وعبارة صاحبي التحرير جعلت الجميع على مرتبة واحدة، وهذا ظلم لبعض الرواة وجرح لهم بما لا يتناسب مع حالهم، ولهذا قلت لك: فيها ظلم للراوي . وكذلك الحكم بالضعف اجتهادي اقديراه بعضهم مما يعتبربه، وقد لا يرى بعضهم ذلك، وأيضا عبارات الأئمة المتقدمة من الجرح المفسر، وعبارة صاحبي التحرير من الجرح غير المفسر، وهذا لا يقبل على اطلاقه، إلا إذا كان من الأئمة الكبار كأحمد ويحى والبخاري .

وأما تضيعها لبعض السنن فيدرك مما تقدم من أن قولهم: صدوق سئ الحفظ، يدل على أن بعض حديثه حسن، وبعضه ضعيف، وان وصفت هذا الراوي بالضعف فقط، ضيعت بعض حديثه .

وأما كونها متعبة للباحث الفطن، لكون نوعية الضعف غير مبين فيها، فلا يستريح معها، ويتعب في البحث لمعرفة سبب الضعف، حتى يدركه في خارج التحرير، وأخشى أن يقول بعد هذا التعب: تبا للتحرير .

وأما كونها معجزة للباحث غير الفطن فإنه يقف عندها متحيرا، ويعجز عن إدراك ماوراءها. ومن هنا تدرك دقة ابن حجر في التعبير، وقد سبق ببعضها، وبالتالي وفاءه بما وعد به في المقدمة بقوله: ((أحكم على كل شخص منهم بحكم يشمل أصح ما قيل فيه، وأعدل ما وصف به، بألخص عبارة وأخلص إشارة)) فلله دره .

وأما صاحبا التحرير فقد وقفتك على دقة تعبيرهما، فاحكم بما شئت .

خامسا : قولهما: فإن المؤلف قد اضطرب في ذلك، مجرد دعوى بلا بينة إذا لم يبينا كيفية اظطرابه، و لم يمثلا له ولو بمثال واحد، وهكذا يتهمانه بشيء لا وجود له خارج الذهن، وعدم إعتداد هما بكل ما قال فيه ابن حبان وتابعه المؤلف عليه :

ربما أغرب، فيه مفسدتان، أحدهما أشد مفسدة من الأخر، لانه ينسف نسفا بعض سنن سيد البشر، وإليك بيانهما لتكون منهما على حذر .

المفسدة الأولى : مفهوم قولهما: لا نعتد بكل ما قال فيه ابن حبان، أنهما يعتدان ببعض ما قال فيه ابن حبان، وهذا الكل الذي لا يعتدان به، والبعض الذي يعتدان به غير معروف، وهذا مما يحير الباحث، وموضوع التحرير إزالة مثل هذا التعقيد الذي كان يعانيه في تقريب التهذيب، لأنهما صرحا في آخر التحرير بهذا حيث قالا : ((فهذا الكتاب سيكون عونا لهم ـ يعني لطلبة علم الحديث ـ في الحصول على حال الراواة بأيسر الطرق، ولا يسعهم الا أن يأخذوا بما فيه))[1] ومعنى قولهما: ولايسعهم الا أن يأخذوا بما فيه،ان كتاب ابن حجر لا يسمن ولا يغني مما يريدون، وقد تربيا على يده، ولا أظنهما استغنيا عنه الى يومها هذا، وهكذا ينكران المعروف، وينسيان الفضل، على حساب ترويج الكتاب في الأسواق .

وأما المفسدة الثانية : فهي أنهما علىلا عدم اعتدادهما بكل ما قاله ابن حبان بقولهما: لأن ربما تفيد التقليل، نقول لهما: فصار ماذا؟ إذا تحقق الإغراب في الراوى ولوكان قليلا، فمن الأمانة العلمية والحفاظ على السنة النبوية بيان ذلك بدون نقص ولا زيادة عليه،وإلا فمن عرف إغراب الراوى وكتمه، فقد خان الأمة، وظلم السنة، وبالتالي ظلم الرواة، إذ سوى بين من لم يغرب ولو قليلا، وبين من أغرب قليلا، وهذا

---

(١) التحرير (١/٥٠) .

ظلم، وعدم إنزال الناس منازلهم، ويتولد من هذه التسوية فساد كبير، وهو: عدم إمكان ترجيح إحدى الروا يتين عند التعارض، إذا لم يمكن الجمع بينهما، و لم يعلم المتقدم من المتأخر، لأن كلا الراويين وصف بوصفه واحد، ولو بقى من يغرب قليلا على حاله اللائق به، كما وصفه ابن حبان وأقره ابن حجر، لقدمت رواية الثقة الذي لم يوصف بالإغراب، على الثقة الذى وصف، وصف بالإغراب، وبهذا تصان السنة من الضياع، والا فيحكم على كلتا الروايتين بالاضطراب، لعدم الدليل على ترجيح إحدى، الروايتين على الأخرى، وهذه المفسدة لم ينتبه لها صاحبا التحرير، وهما ينظران إلى وحدة، الألفاظ ولا يتأملان إلى فساد المعنى، وتغيرا الحكم، ثم انظر من هذا المكان العالي، إلى خبرة ابن حجر في هذا الفن، ودقته في التعبير، كأن لسان حاله يقول :

فحسبكموا هذا التفاوت بيننا وكل إناء بالذي فيه ينضح

ثم انظر أيها اللبيب كيف حكما جازمين على كل ثقة أو صدوق بأنه لا يعرى عن الإغراب، ولازم هذا أن نقول لكل ثقة أو صدوق: ربما أغرب، وهذا من أبطل الباطل، وحق التعبير – لو أحسنا التعبير – أن يقولا : وجائز على كل ثقة او صدوق الإغراب، وإلا فقد يعرى كثير من الثقات عن الإغراب كما لا يخفى على صغار الطلبة .

سادسا : قولهما: فمن قلنا فيه: ثقة: فحديثه صحيح في الجملة، الا ما توهم فيه، أو شذ .

جوابه أن نقول : هذا المكان مما يبيح لنا أن نحكم عليهما بأنهما عملا عملا غير دقيق في الأغلب الأعم، من غير دراسة عميقة لأحوال الرجال، كأنهما يطالبان القارئ بدراسة كل حديث من حديث هؤلاء على حدة الخ .

لأنهما حكما على ابن حجر بهذا الحكم نفسه على مثل هذا العمل، وهذا نص كلاهما : ((فقال فيهم[1] : صدوق يهم، أوصدوق يخطئ، أو ما يشبه ذلك، من غير دراسة عميقة لأحوالهم، كأنه يطالب القارئ بدراسة كل حديث من حديث هؤلاء على حدة، ليتبين للدارس إن كان وهم فيه أولا، وهو كما يظهر عمل غير دقيق في الأغلب الأعم)) .

وكذلك نقول هنا : كأنهما يطالبان القارئ بدراسة كل حديث من أحاديث الثقة أن كان مما توهم فيه، أوشذ فيه، أولا، وهو كما يظهر عمل غير دقيق في الأغلب الأعم .

سابعاً : قد وجدت لهما اصطلاحاً لم يذكراه في مصطلحات الجديد، و لم يوضحا مرادهما به، وهو ((روى عنه جمع من الثقات)) يتكرر كثيراً في تحرير الأحكام، وعلى سبيل المثال: قال الحافظ في ترجمة محمد بن إبراهيم البشكري: مقبول، فقالا: بل صدوق، حسن الحديث، فقد روى عنه جمع من الثقات يفيد ان من روى عنه جمع من الثقات، صدوق، لأن الفاء هنا للتعليل، ولكن هذا الحكم لم يطرد عندهما، فقال الحافظ في ترجمة محمد بن اسماعيل بن البحتري: صدوق فقالا: بل ثقة، فقد روى عنه جمع من الثقات . انتهى .

وموجب حكمهما الأول، أن قول الحافظ هنا: صدوق، صحيح، إلا أنهما أبطلاه بالعلة الأولى نفسها .

---

(١) التحرير (١٧/١) .

ثامنا : قولهما : ((لقد كان عملنا يعتمد في جملته على أقوال من تقدمنا من أهل العلم، وتمحيص أرائهم والموازنة بينها، واختيار ما هو الصواب)) . في هذه الجملة عدة أمور :

الأول : المراد بقولهما: عملنا، كتاب ((تحرير تقريب التهذيب)) الذي انتقدا به الحافظ وتقريبه .

الثاني : قولهما يعتمد في جملته على أقوال من تقدمنا، نص صريح على كونهما مقلدين، والمادة العلمية في التحرير مبنية على التقليد، والمقلد ليس من شأنه الاعتراض على المجتهد بعلم قلد به غيره، فلينتبه لذلك قراء التحرير .

الثالث : ابن حجر أحد من تقدمهما من أهل العلم الذين اعتمدا عليهم، في التهجم عليه وعلى تقريبه، بل هو أكثر من اعتمدا عليه بدليل كثرة نقلهما عن تهذيبه وفتحه، انظر مثلا قولهما: ويستثني من ذلك ابو داود السجستانى صاحب السنن فإنه قد عرف بالاستقراء أنه لايروى فى السنن خاصة إلا عن من هو ثقة اهـ[1] قد أخذاه من التهذيب، وتجد كثيرا ردهما حكم ابن حجر على الراوى، بقولهما: روى عنه أبو داود وهو لا يروى إلا عن ثقة، كأنهما عرفا ذلك بأستقرائهما .

الرابع : مفهوم قولهما: واختيار ما هو الصواب منها، أن في أقوال من اعتمدا عليه ما هو غير صواب كما هو الحال في تقرب التهذيب، فلماذا خصصا ابن حجر من بينهم بالنقد اللاذع ؟

---

(١) التحرير (١/٢٧-٢٨) .

الخامس : قولهما : واختيار ماهو الصواب، نص صريح على انهما عرفا الصواب من بين تلك الأقوال، فنقول لهما: هل عرفتما هذا الصواب باجتهاد منكما أو بتقليد غيركما؟ والجواب طبعا ووضعا: بتقليد غيرنا، بدليل ماذكرته في الأمر الثاني أنفا وبأدلة كثيرة في التحرير، وعلى سبيل المثال عند ما يقول ابن حجر لراو: صدوق، يردان عليه بقولهما: بل ثقة لان الذهبي وثقة فنقولهما: التقليد جهل باتفاق الأصوليين، ولازمه: أن المقلد جاهل، بالاتفاق، ولا حق له أن يعترض على المجتهد فانتبها رحمكما الله، وليعلم ذلك قراء التحرير .

تاسعا :قولهما : ((فأحكامنا هذه التي توصلنا إليها تعد من الأحكام الاجتهادية التي يغلب على الظن صحتها، وهي خاضعة للنقد، ويمكن أن يقع فيها خطأ ككل الأمور الاجتهادية)) .

جوابه أن نقول: ياصاحبي التحرير، إذا كنتما تعتقدان هذا الاعتقاد الصحيح، وتعلمان هذا الأمر الصريح، أن هذه الأحكام اجتهادية خاضعة للنقد، ويمكن أن يقع صاحبها في الخطأ في الاجتهاد فلماذا جزمتما، ببطلان أحكام ابن حجر، وصحة أحكامكما كأنها من الله أومن سيد البشر بل تجاوزتما كل هذا ورميتماه بكل حجر ومدر، أو ليس كان أولى أن تقولا هناك ما قلتماه هنا من هذا الكلام المستطاب، لعلنا أخطأنا ولعله أصاب كما هو الواقع عند كل من تأمل وفهم الخطاب، ونسأل الله أن يتوب علينا وعليكما إنه رحيم تواب .

عاشرا : قولهما : ((ولا يظنن ظان في مخالفتنا واحدا من أبرز علماء الحديث في عصره، قد قمنا ببدع من العمل لم نسبق إليه الخ)) .

جوابه أن نقول: كلا، لا يوجد لكما أسوة في ذلك عند أئمة الجرح والتعديل على الإطلاق، نعم.قد اختلفوا في توثيق الرجال وتضعيفهم بحسب ما تبين لهم. وأدى

إليه اجتهادهم، و لم يختلفوا أبدا بتقديم ما اجتهد به مجتـهد، على ما اجتـهد بـه غـيره، والحكم الجازم على بطلان اجتهاده كما فعلتما، وهل اطلعتما على مثـل مـا فعلتمـاه- على كثرة اطلاعكما في المخطوطات، والمطبوعات- من تـهجم الخلـف علـى السـلف، وهل قال أحمد أو يحي بن معين، أو الذهلي. اضطرب يحي بن سعيد، أو ابن مهدى. أو شعبة، وتناقض، أو حكم بدون دراسة عميقة، أو لعدم إدراكه مدلول لفـظ الشـعبى أو ابن سيرين. والله لم يحصل هذا ولا ذاك، وأذكر لكما مثالا واحدا لأدب مخالفـة الأئمـة بعضهم البعض، ألف الإمام البخاري كتابه ((التاريخ الكبير)) فقـراه أبـو زعـة الـرازى وانتقده على بعض الرجال بدون أن يتكلم بشئ يجرحه، ثم قرأه بعده أبو حاتم الرازى، وانتقد الاثنين، وكان يقول: أخطأ البخاري، ولا يزيـد علـى هـذا، ويقـول: أخطـأ أبـو زرعة و الصحيح قول البخاري، مع أنه ابن خال أبي زرعة إذا لم تخنـى الذاكـرة، ومـع أن بينهما وبين البخاري خلافا عقديا، ولو حصل مثـل هـذا في أهـل عصرنـا، لا عتـبره فرصة سانحة للانقضاض على من يخالفه انقضاض الصقر على الجيفـة، ومـن هنـا نؤكـد لصاحبي التحرير بأنه ليس لهما في مثل هذا أسوه على الإطلاق فلا يستأنسا .

انتهى الفصل الثاني، وبانتهائه انتهى الكلام على ما يتعلق بمقدمـة التحريـر، ويليـه الفصل الثالث في الكلام على أحكام التحرير في التراجم بالتفصيل أن شـاء الله، وهنـاك نلقمهما حجرا، بل نلجمهما بالحديد، إذا لم يتحولا عن مكانهما هذا بعد ما رميناهمـا بالحجر من بعيد، ولا أدري متى يتم هذا العمل الجليل، وقد يتأخر ما شاء الله أن يتأخر إلى أن أتمكن من المراجع، والله غالب على أمره .

وقد أجد من إخواني الطيبين من يشفي غليلي في هذا الشأن واكتفي به إن شاء الله .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين .

وكتبه الفقير إلى الله إدريس بن محمد بن علي عفا الله عنهم.

المحويت – اليمن

٤/١١/١٤٢٠هـ

تتمات

قال الشيخ أبو بكر العماري حفظه الله :

أمثلة لتناقضات شعيب (الأونؤط) (موافقته للحافظ في التقريب ومخالفته في التحرير) .

١ ـ أبو نعامة عمرو بن عيسى بن سويد .

قال في تعليقه على مسند أبي بكر الصديق للمروزى أبي بكر أحمد بن علي رقم (١٥) : صدوق أخرج حديثه مسلم في صحيحه لكن رموه بالاختلاط. والحافظ فى التقريب يقول: صدوق اختلط وفي التحرير. بل ثقة ١٠هـ .

٢ ـ زكريا بن أبي زائدة .

قال في التعليق على المسند السابق رقم (٣٢) ثقة لكنه مدلس وقد عنعن وسماعه من أبي اسحاق بأخرة ١٠هـ والحافظ في التقريب: ثقة وكان يدلس وسماعه من أبي اسحاق بأخرة ١٠هـ وفي التحرير: تدليسه عن الشعبي فقط، ويضعف في حالتين إذا عنعن عن الشعبي وإذا روى عن أبي إسحاق ١٠هـ .

٣ ـ عبد الله بن محمد بن عقيل الهاشمي .

قال في التعليق على المسند السابق رقم (٤٧) إسناده حسن وهو حديث صحيح، أبو عامر العقدي ... وعبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب الهاشمي صدوق في حديثه لبن ١٠هـ وفي التقريب. صدوق في حديثه لبن ١٠هـ وفي التحرير: بل ضعيف يعتبر به ١٠هـ .

٤ ـ خالد بن مخلد القطواني .

في تعليقه على الإحسان (٩٩٢) : صدوق له أفراد ١٠هـ وقال في التقريب : صدوق يتشيع له أفراد ١٠هـ وفي التحرير: بل ضعيف يعتبر به ١٠هـ .

٥ ـ بشر بن معاذ العقدي .

في تعليقه على الإحسان (١١٣٩): صدوق ١٠هـ وفي التقريب: صدوق ١٠هـ وفي التحرير: بل ثقة ١٠هـ .

٦ ـ محمد بن المتوكل بن أبي السري .

في تعليقه على الإحسان (٧٧٢) قال: ... في حفظه شيء ١٠هـ وفي التقريب : صدوق عارف له أوهام كثيرة ١٠هـ وفي التحرير: بل صدوق حسن الحديث ١٠هـ .

٧ ـ عاصم ابن أبي النجود .

في تعليقه على الإحسان (٧٦٦) قال: صدوق حسن الحديث ١٠هـ وفي التقريب : صدوق له أوهام ١٠هـ وفي التحرير قال: بل ثقة يهم ١٠هـ.

هذه بعض أمثلة تجعل شعيبا يتوقف عن طباعة تحقيقاته كلها و يتراجع عنها إلى أن يرجعها ويضبطها مع التحرير. انتهى .

قال إدريس : سأتوسع في هذا الباب إن شاء الله في الفصل الثالث، ليدرك سوء ما فعل في التقريب، لا لشيء آخر .

التتمة الثانية

كتب إلي الأستاذ فراس حفظه الله أنه كان قد قرأ في ترجمة للشيخ ابن باز رحمه الله أن من مؤلفاته ((تعليق على تقريب التهذيب)) وأنه مازال مخطوطا وكذلك قرأ قديما في كتاب ((المقترح بأجوبة المصطلح)) للشيخ مقبل، قولا بأن كتاب تقريب التهذيب يحتاج إلى إعادة نظر وأن الاعتماد عليه كليا فيه تساهل أو كلمة نحوها فما رأيكم في ذلك ؟ ١هـ .

أقول وبالله أتايد : الجواب عن هذا السؤال من ستة أوجه :

الوجه الأول : ينبغي أن يعلم أنني لا أرى براءة الحافظ ابن حجر رحمه الله من الخطأ، من أجل ذلك خصصت في مقدمة رسالتي مطلبا لبيان أنه يخطئ ويصيب، وكل من كان هذا شأنه فلا مانع من أن ينظر فيما كتبه وينتقد، وأنا من جملة من خالفه في بعض أحكامه في التقريب والاصابة في رسالتي العالمية مما جعلني فريسة للمناقشين، وهما ليسا من العير ولا من النفير في علم الحديث و رجاله، ولقد ابتلي طلبة علم الحديث في الجامعات بأمثالهما، وقد صدق من قال: اللهم اجعل خصمي على بصيرة، هذا، و لم أنتقد صاحبي التحرير من أجل انتقادهما وإنما لأسلوبهما اللاذع في النقد كما تقدم بيانه في موضيعه .

الوجه الثاني : النقد الصحيح الذي يحكم به على المنتقد عليه بأنه مخطئ، يقتصر فيما لا مجال فيه للاجتهاد، كالخطأ الواقع في ترتيب الطبقة مثل ذكر الصحابي في التابعين أو التابعي في الصحابة وفي تضعيف ثقة لا شتباهه براو أخر ضعيف لتوافقهما في الإسم والطبقة أو توثيق ضعيف كذلك، او في تضعيف راو بسبب وجود أحاديث باطلة في مروياته ظنا بأنها منه مع أنها من قبل غيره فيبين المنتقد كونها من غيره كما

وقع مثل لك في تضعيف القاسم ابن عبد الرحمن صاحب أبي أمامة، ونحو ذلك مما هو من مطارح الانتقاد، وأما الانتقاد فيما هو من مسارح الاجتهاد كالحكم على الراوى من خلال تتبع مروياته أو من خلال أقوال علماء الجرح والتعديل فيه ثم الحكم على المنتقد عليه بأنه مخطئ ومبتعد عن النهج الأعدل فغير صحيح بل يهدم القول بأن الحكم على الرجال اجتهادي، وانما يأخذ كل مجتهد بما ترجح عنده بدون أن يلزم غيره .

الوجه الثالث : إيراد نص كلام الشيخ مقبل حفظه الله وقال - وهو يجيب عن سؤال وجه إليه - والتقريب يحتاج إلى إعادة النظر فيه فربما يقول فيه: مقبول وتجد ابن معين قد وثقة أو على العكس يقول : (ثقة) ولا تجد إلا العجلى أو ابن حبان (وثقه) فنحن أعطانا الشيخ محمد الأمين المصري رحمه الله تعالى عشرة عشرة كل واحد عشرة ممن قيل فيه مقبول فالذي تحصل لى أن التقريب يحتاج إلى نظر انتهى محل الغرض منه[1] .

الوجه الرابع : تبين من كلامه أن انتقاده متجه إلى أحكام الحافظ في التقريب، وقد تقدم في الوجه الثاني أن مثل هذا الانتقاد غير صحيح وهادم لما أجمع عليه علماء الجرح والتعديل من أن الحكم على الرجال اجتهادي، وكذلك تتبعه لعشرة، لا يمكنه من الحكم على كون كل مافي التقريب محل نظر .

الوجه الخامس : ظاهر من كلامه السابق أن هذه الفكرة مما تأثر بها من شيخه محمد الأمين المصري رحمه الله وهو مع كونه عالما جليل القدر وداعيا إلى الله بارعا في فنه لم يكن خبيرا في علم الحديث فضلا عن علم الرجال، وقد كنت أحضر بعض دروسه في مسجد الجامعة الإسلامية بين المغرب والعشاء وقد حضرت له بعض

---

(١) المقترح في أجوبة بعض أسئلة المقترح ص (٣٨ رقم ٣٢) .

المناقشات في جامعة الملك عبدالعزيز في ذلك الحين المعروفة اليوم بجامعة أم القرى، والشيخ مقبل أدرى به مني، والشيخ مقبل نظر في أحكام الحافظ في التقريب بتوجيه منه وبإشرافه عليه، وكان ينبغي أن ينظر فيها بعد أن تحذق بعلم الحديث ورجاله اليوم مستقلا بنفسه .

الوجه السادس : قد تقرر مما تقدم أن كل من انتقد الحافظ انتقده في أحكامه التي هي من مسارح الاجتهاد، فيجاب عنه بما أجاب به هو في مقدمة الفتح عن البخاري، ومسلم فيما انتقدهما بعض الأئمة المتأخرين فنقول: لا ريب في تقديم الحافظ ابن حجر على كل من جاء بعده من أئمة هذا الفن بله طلبة الحديث – في معرفة علم الجرح والتعديل، فبتقدير توجيه انتقاد من انتقده يكون انتقاده معارضا لحكمه، ولا ريب في تقديمه في ذلك على غيره فيندفع الانتقاد من حيث الجملة، وأما من حيث التفصيل فسيأتي إن شاء الله تعالى في الفصل الثالث، وبجواب أبي زكريا النووي رحمه الله تعالي عن الإمام مسلم في قوله: إنما وضعت فيه ما أجمعوا عليه، قال: ثم قد ينكر هذا الكلام، ويقال: قد وضع أحاديث كثيرة غير مجمع عليها، وجوابه أنها عند مسلم بصفة المجمع عليه، ولا يلزم تقليلد غيره في ذلك. أهـ[1] .

ونحن نقول هنا: إن الأحكام في التقريب عند الحافظ بصفة محررة متقنة ولا يلزم تقليد غيره من الأئمة الذين يذكرهم المنتقد احتجاجا عليه يحيى بن معين في ذلك، هذا ما ظهر للعبد الفقير إلى الله سبحانه وتعالي إدريس بن محمد علي بن يوسف عفا الله عنهم، والعلم عند الله تعالي .

---

(١) شرح مسلم ١٢٣/٤ آخر باب التشهد .

التتمة الثالثة

بعد ما انتهيت من هذه الرسالة ذهبت إلى بيت أحد المشايخ الأفاضل في صنعاء لأستشره في نشرها، فأرانى كتاباً باسم ((إمعان النظر في تقريب ابن حجر)) لأحد المشايخ المصريين، وقرأ لى الشيخ الفاضل حفظه الله ترجمة من الكتاب قال فيها ابن حجر : مقبول، ورد عليه صاحب الكتاب بتوثيق يحى بن معين، و لم يقرء لى الشيخ أكثر من هذا، و لم أتمكن من النظر فيه، والشيخ أخبرنى بأن من عادته عدم إعارة الكتاب، وتبين لى من صيغته في هذه الترجمة، إن مؤلف الكتاب يحذو حذو المشايخ المتقدم ذكرهم، أكثر تركيزهم في التقريب فيمن يقول فيه ابن حجر مقبول، ولعلي سأتكلم في هذا الموضوع بالتوسع في الفصل الثالث إن شاء الله، لأن هناك مكانه المناسب، وأما الآن فأكتفي بقولي : ما هذه الشطحات الحديثة؟ وما هذا التعالم فيما أغلق بابه ؟ وأقول: أوردها سعد وسعد مشتمل. ما هكذا ياسعد تورد الإبل.وما هكذا يكون الرد على ابن حجر فيمن يقول فيه: مقبول، وتعلمون جميعاً أن ابن حجر رحمه الله وضع في مقدمة التقريب مصطلحاً خاصاً به حيث قال: ((السادسة : يعنى من مراتب الجرح والتعديل عنده – من ليس له من الحديث الا القليل، و لم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ: مقبول، حيث يتابع، وإلا فلين الحديث)) . انتهى . نستفيد من هذا المصطلح فائدتين :

الأولى : أن ابن حجر جعل لمن يقول فيه مقبول، شرطين: الأول: أن لا يوجد له من الحديث إلا القليل، والثاني: أن لا يوجد فيه من الجرح ما يترك بسببه حديثه. والنقد العلمي في مثل هذا لا يتحقق ولا يتأتى إلا من أحد أمرين لا ثالث لهما، الأمر الأول: إن كان المنتقد يرى كونه ثقة، فيتتبع مروياته فيثبت أن له أحاديث كثيرة على

خلاف ما قاله ابن حجر، ومن فعل ذلك فنعتبره بطلا من أبطال علماء الجرح والتعديل في هذا العصر، بل نعتبره ابن حجر عصره، لا سخاوى ولا سيوطي عصره، لأنهما لم يصلا إلى هذه المرتبة .

الأمر الثاني: إن كان المنتقد يرى كونه ضعيفا فيثبت جرحه من أحد الأئمة المعتبرين بجرح يسبب ترك حديثه، فليتقدم إخواننا ومشايخنا الأفاضل إلى هذا العمل الجليل، والا فليتركوا القوس لباريها .

الفائدة الثانية : ان هذا المصطلح ينص نصاً صريحاً على أن ابن حجر درس أحاديث الرواة الذين حكم عليهم في التقريب درساً متأنياً، وتتبع مروياتهم فأصدر الحكم عليهم بما علمه بنفسه، لا بما سمعه من غيره، على خلاف ما ادعاه صاحبا التحرير بدون إقامة بينة، ومثل هذا الحكم المحكم لا ينقض بمثل وثقه يحى أو الذهبى، وقد سبقهم ابن حجر إلى هذا التوثيق، الا أنه لم يعجبه فتركه، وأخذ بما ترجح عنده، وهم يريدون أن يترك ما ترجح عنده، ويأخذ بما ترجح عندهم، وهو لا علم له بوجودهم فضلا عن ما ترجح عندهم، فاعلموا أنه مجتهد، والمجتهد لا يتقيد بما يتقيد به المقلد، فأنزلوا أهل العلم منازلهم رحمكم الله. وكتبه إدريس بن محمد بن على بن يوسف عفا الله عنهم .

١١/٩/٢٠٠٠م

الفهـــرس

تنفيذ : مطابع هاجر ت :٦٥٨٧٢٠٢

